2019

التجربة الاقتصادية الماليزية
التقويم والدروس المستفادة

د. أحمد محيي الدين محمد التلباني

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

ملخص

تعتبر التجربة الماليزية في عملية التنمية الاقتصادية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية، والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية الاقتصادية هي سياسة الاعتماد على الذات، وتعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف الاقتصادي، ويقول جوزيف ستجليتز [1] في هذا الصدد أنه منذ أربعين سنة خلت كانت ماليزيا من أفقر الدول في العالم، وبعد استقلالها لم تتبع توجهات وتعليمات المؤسسات الدولية بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الآسيويين .

ولقد كان ناتجها المحلى الإجمالي، كما يذكر ستجليتز، قريبًا من الناتج المحلى الإجمالي في هايتي وهندوراس ومصر، وأدنى من الناتج المحلى الإجمالي في غانا بحوالي 5%. ووفقاً لتقديرات عام 2010، فقد تضاعف دخل ماليزيا إلى 7 أو 8 أمثال الدخل في غانا، وأكثر من خمسة أضعاف الدخل في هندوراس، وأكثر من ضعفيّ ونصف الدخل في مصر. وتحتل ماليزيا الآن مرتبة عليا بين مجموعة الدول التي حققت نمواً هائلاً على مستوى العالم، فتقف إلى جانب الصين وتايوان وكوريا الجنوبية.

ووضعت ماليزيا خططاً للقضاء على الفقر المدقع، وانخفض معدل الفقر إلى 2.8% عام 2010، ثم إلى 0.4% عام 2015. ونجحت ماليزيا في تقليص الفوارق في الدخول، بعد أن كانت تلك الفوارق سبباً في التوترات بين المجموعات العرقية فيما مضى. ولم تحقق ماليزيا هذه الغاية بإنزال الأعلى إلى الأدنى، بل برفع الأدنى إلى الأعلى.

أما فيما يخص سياسة التوزيع فقد استطاعت أن تدمج الفئات المتواضعة والعمالة الأجنبية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي من خلال رفع دخولها وجنيّ ثمار رفع الكفاءة الاقتصادية، وانعكس ذلك إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم في توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وكان أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع، والأقاليم الأقل نمواً.

(1) اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001.

ونتيجة لهذه السياسات الناجحة فقد حققت ماليزيا خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، فأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، وكذلك الحال في مجال التجارة الخارجية، من خلال تأسيس بنية تحتية متطورة، مما انعكس في تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، ولذا حققت تقدماً ملحوظاً في معالجة قضايا الفقر والبطالة، والفساد، كما سنري، ويركز هذا البحث على عرض وتقويم تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا والدروس المستفادة منها.

Abstract

Malaysian Economic Experience Calendar and lessons learned

The Malaysian experience in the process of economic development is one of the largest global experiences in the field of economic development. The main point from which Malaysia started the process of economic development is the policy of self-reliance. Developing countries benefit from economic underdevelopment, says Joseph StiglitzIn In this regard that forty years ago, Malaysia was one of the poorest countries in the world. After independence, it did not follow the directions and instructions of international institutions but chose to follow the successful development models of its Asian neighbors.

Their GDP, Stiglitz notes, was close to that of Haiti, Honduras and Egypt, and by about 5% lower than Ghana's. According to 2010 estimates, Malaysia's income has doubled to seven or eight times that of Ghana, more than five times that of Honduras, and more than two and a half times that of Egypt. Malaysia now ranks high among the group of countries that have achieved tremendous growth globally, standing by China, Taiwan and South Korea.

Malaysia has put in place plans to eradicate extreme poverty. The poverty rate dropped to 2.8% in 2010 and to 0.4% in 2015. Malaysia did not

achieve this goal by lowering the highest to the lowest but raising the lowest to the highest.

As for the distribution policy, it was able to integrate modest groups and foreign labor into the economic and social fabric by raising their income and reaping the fruits of raising economic efficiency. This was reflected positively on citizens in improving their quality of life in providing the necessities of food, treatment, education and security. Economic growth is the poor, the unemployed, the sick, the poorest ethnic groups in society, and the least developed regions.

As a result of these successful policies, Malaysia has made tremendous leaps in human and economic development over the past four decades. As we shall see, this research focuses on presenting and evaluating the experience of economic development in Malaysia and the lessons learned from it.

1- مقدمة

لقد عانت ماليزيا لأعوام عديدة من الاستعمار الذي نهب خيراتها وعزَّزَ في أبنائها الجهل والتخلف، فقد خضعت لوطأة الاستعمار الغربي لمدة خمسمائة عام، و طرق الاستعمار أبواب ماليزيا منذ القرن السادس عشر، بدءاً بالاستعمار البرتغالي، ثم الهولندي، وأخيراً الاستعمار البريطاني، الذي بدأ في منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد في عام 1665، واستمر الاحتلال البريطاني جاثماً على ماليزيا، يستنزفها بدون انقطاع، ولمدة تقترب من ثلاثة قرون، فعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وقعت ماليزيا تحت الاحتلال الياباني خلال عام 1941 وحتى استسلمت اليابان في شهر سبتمبر 1945، ثم عادت بعدها للإدارة البريطانية، حتى حصلت على كامل استقلالها في عام 1957، وأُعلن قيام دولة ماليزيا في 16 مارس 1963 (الحقائق الأمريكي، 2007، ص97). ولقد كانت بداية الحراك المجتمعي نحو النهضة في ظهور حركات التجديد والإصلاح بعد أن اختلت عقائد الناس وانتشر بينهم الجهل والخرافة، ثم قام ثلة من المصلحون المخلصون بعملية الإصلاح.

وتعد ماليزيا أحد النّمور الآسيويّة التي خرجت من كبوتها لتنهض إلى مصافّ الدول المتقدّمة خلال عقدين من الزمن، إذ قدمت تجربة ناجحة ورائدة في التعايش بين المجموعات البشرية التي تنتمي إلى ديانات وقوميات متعددة، ومنها أربعة أعراق وخمس ديانات أساسية، وهي: الملايو (وهُم السكان المحليون) ويمثلون نحو 60% من السكان يدين معظمهم بالإسلام، والصينيون ويمثلون 27% يدينون بالبوذية، والهنود يمثلون 7% يدين معظمهم الهندوسية، وهناك 6% يدينون بالمسيحية، وديانات أخرى، مثل الكونفوشية والسيخية (الحقائق الأمريكي،2007، ص 97). أي خليط هذا؟

ومما يجدر ذكره أن ماليزيا تقع، في جنوب شرقي آسيا، وتتكون من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، حيث يُقدر عدد سُكانها وفقاً لإحصائيات التعداد السُكاني لعام 2016 بنحو30.875.800 نسمة يتوزعون فوق مساحتها الممتدة إلى أكثر من 330.290 كم²، و يتوزّع السُكان في ماليزيا بشكلٍ غير متكافئ، حيث تعتبر شبه جزيرة الملايو الرُقعة الأكثر أهلية في البلاد فيقيم فيها ما يربو علي 20 مليون نسمة، أمّا المناطق الشرقية من البلاد فيقدر عددهم بسبعة ملايين نسمة، ويأتي ذلك في ضوء تمركز الصناعات وتطورها في تلك المناطق المأهولة.

وكانت ماليزيا قبل نحو أربعة عقود مجتمعاً زراعياً لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة، لكن التطور الهائل الذي حدث، خفض معدل الفقر من 52% في عام 1970، إلى 5% فقط في عام 2002 ثم إلى 0.4 عام 2015، وقد بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد في ماليزيا قبل بداية حقبة التنمية 350 دولار أمريكي، بما يعادل نحو 1050 رينجيت ماليزي (الصاوي، 2013، ص15)، وارتفع إلى نحو 37760 رينجيت ماليزي بما يعادل 12600 دولار أمريكي عام 2016، كما يوضح ذلك جدول رقم (13).

ولا غرو في أن التجربة الماليزية في التنمية هي أحد التجارب الفريدة التي يجب على الدول العربية والإسلامية الاستفادة منها واستلهامها، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يقوم اقتصادها على التنوع، والفضل يعود في ذلك إلى اهتمام الحكومات الماليزية، منذ الاستقلال، بالمواطن وتنمية طاقاته وإمكاناته الفكرية، مما حفز المواطن على رد الجميل لدولته وحكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي البشري المادي والمعنوي، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة. كما استطاعت الدولة في ماليزيا الاهتمام برأس المال البشري سواء الاستفادة من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين من المسلمين التي ترحب السلطات الماليزية بتوطينهم. ويركز هذا البحث على التجربة التنموية، وكيف استطاعت

ماليزيا بعد أن نالت استقلالها خوض معارك التنمية الاقتصادية مع المحافظة على قيمها الدينية، ومعتقداتها، وأعراق سكانها وذلك بفضل وطنية أبنائها وإخلاصهم وحسن رؤيتهم للمستقبل.

1-1 **مشكلة البحث**:

تتمثل مشكلة البحث في معاناة معظم دول العالم الثالث من الفقر والتخلف، وانخفاض مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعليه تسعى معظم هذه الدول استلهام تجارب التنمية الناجحة وصولاً للاستفادة من تطبيقها. ولذا تدور مشكلة البحث في تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا والدروس المستفادة منها.

2-1 **أهمية البحث**:

ترجع أهمية البحث إلى كون تجربة التنمية الاقتصادية في دولة ماليزيا قدمت للعالم أجمع مشروعاً تنموياً معاصراً يجمع بين الحداثة والإسلام، ويضاهي في رؤياه النماذج العالمية المتقدمة، وتنبع أهمية هذه التجربة في كونها تدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي إلى حد التلاحم، على حد تعبير Gunnar Mayrdale أن الاقتصاد مشحون بالقيم Economic sis value loaded. وترجع أهمية القيام بهذا البحث إلى ما يلي:

- معرفة الأسباب التي تدفع الدول النامية إلى الانطلاق نحو التقدم.
- تقييم تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة للوقوف على أهم الأسباب التي ساعدت هذه الدول في رفع مستويات المعيشة لشعوبها.
- معرفة الدروس المستفادة من التجارب الناجحة في التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة بصفةٍ عامة، والدول التي مرت بنفس ظروف الدول النامية، والتي من أهمها الاستعمار، وعدم الاستقرار السياسي بصفةٍ خاصة.

4-1 **أهداف البحث**:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا والدروس المستفادة منها. ويتفرع من الهدف الرئيسي ستة أهداف فرعية هي:

- معرفة كيف تطورت الأوضاع الاقتصادية في ماليزيا خلال العقود السابقة لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية.
- معرفة كيف بدأ الانطلاق نحو عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

- معرفة محاور عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا.
- تحديد ثمار عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا.
- تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا.
- معرفة أهم الدروس المستفادة من تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

1-5 **حدود البحث**:

- **حدود البحث المكانية:** سيتم تطبيق هذه الدراسة على تجربة عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا. ويرجع ذلك لسببين:

أولهما: نجاح هذه التجربة في دولة ماليزيا مما أهلها إلى الانتقال إلى صفوف الدول المتقدمة في بداية الألفية الثالثة.

ثانيهما: تقارب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا مع معظم ظروف الدول النامية مثل مصر.

- **حدود البحث الزمانية:** سيتم تقييم تجربة عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة (1970–2018) وهي الفترة التي بدأت منها ماليزيا في الانطلاق نحو تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

1-6 **منهج البحث**:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تقوم هذه الدراسة بوصف تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وتحليل نتائجها لبيان مدى نجاح التجربة في تحقيق أهدافها؟ وما هي أهم الدروس المستفادة منها بالنسبة للدول النامية؟

1-7 **خطة البحث**:

تتضمن الدراسة مقدمة موجزة تشمل مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه وخطته، فضلاً عن ثمانية أقسام أساسية، يتناول أولها: التنمية الاقتصادية في الأدب الاقتصادي، ويوضح ثانيها تطور الأوضاع الاقتصادية في ماليزيا خلال العقود السابقة لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية، ويبين ثالثها: الانطلاق نحو عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ويعرض رابعها: محاور عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا. ويتناول خامسها: ثمار عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ويوضح سادسها: تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ويبين سابعها: الدروس المستفادة من تجربة التنمية

الاقتصادية في ماليزيا بالنسبة للدول النامية. ويوضح ثامنها: نتائج التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية.

2- **التنمية الاقتصادية في الأدب الاقتصادي**:

اهتمت عديد من الدراسات بعملية التنمية الاقتصادية والتجارب التي حققتها النمور الأسيوية وبعض دول العالم. ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

(1) دراسة (محمد المنسي قنديل، 1995)، بعنوان "ماليزيا نمر إسلامي يتحفز": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المقومات الماليزية الطبيعية والبشرية وكيف استطاعت أن تنهض باقتصادها وتلحق بموكب الدول المتقدمة اقتصادياً وبموكب النمور الآسيوية السبعة. وتوصلت الدراسة إلى الاهتمام بالقوى البشرية المدربة لأنها السبيل لإنجاح أي عملية تنموية مستقبلية بدلاً من الاعتماد على القوى البشرية الخارجية. كما توصلت الدراسة، (شأنها شأن غيرها من الدراسات)، إلى عدم التعاون مع إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين وحتى لا تكون ماليزيا تابعةَ ومُلْزَمة باتباع سياسات موجهة من قبل الحكومات الغربية، (قنديل، 1995، ص 21).

(2) دراسة (مهاتير محمد، 2000)، بعنوان" ماليزيا والأزمة المالية الأسيوية": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأزمة المالية التي عانت منها الدول الآسيوية المجاورة لماليزيا، وهي سنغافورة، وتايوان، والصين، وكيف استطاعت ماليزيا التغلب على هذه الأزمة؟ والسبل الكفيلة التي اتخذتها ماليزيا من أجل الخروج من هذه الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى عدم التعاون مع كلٍ من صندوق النقد والبنك الدوليين ورفض كافة إملاءاتها، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو أساس نجاح أي عملية تنموية (مهاتير، 2016، ص ص 11-13).

(3) دراسة (محمود عبد الفضيل،2000)، بعنوان "العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة" : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العناصر والمحددات التي أدت إلى تلك النقلة الهائلة من المأساة الآسيوية عند بداية الستينات إلى المعجزة الآسيوية عند بداية التسعينات، وكيف تقدمت بلدان آسيا بهذا الشكل بينما تخلفت مسيرة التنمية في الأقطار العربية، كما بينت هذه الدارسة رؤية متميزة لنموذج التنمية الآسيوي وبالاستناد إلى التجربة اليابانية في التنمية، تلك التجربة التي صاحبت دول عديدة من البلدان الآسيوية ومن ضمنها ماليزيا، كما عالجت هذه الدراسة القضايا المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين عمليات التنمية الزراعية

وعمليات الصناعة في ظل الإطار التقني والمؤسسي السائد في آسيا (عبد الفضيل، 2000، ص 31).

(4) دارسة (Ramon v, navratnam, 2001) بعنوان "الانتعاش الاقتصادي في ماليزيا وإصلاح السياسات والتنمية المستدامة". تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الماليزي قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وعمليات التنمية الاقتصادية بقيادة مهاتير محمد وكيف وضع الرؤى والأسس والسياسات للخروج من وضع ماليزيا الزراعي إلى الصناعة والإلكترونيات وكيف استطاع التغلب على الصعوبات من خلال عدم التعامل مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وكيف سخر الإنسان الماليزي من أجل خدمة بلدة واستخدم مدخرات الأفراد للتغلب على الأزمات المالية والاتجاه نحو التصدير والتصنيع. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الحكيمة لماليزيا بتصديها لقرارات صندوق النقد والبنك الدوليين كان لها أثر واضح في وضع الاقتصاد الماليزي على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما توصلت إلى أن سياسة النظر شرقاً التي اتبعها مهاتير محمد كانت وراء نجاح التجربة التنموية الماليزية (Ramon, 2001, p17).

(5) دراسة (عمر الرافعي،2007)، بعنوان" خطابات محاضير محمد": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل التطور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكيف يمكن أن تصبح ماليزيا متقدمة بحلول عام 2020 بناءً على معارف ودراسات ورؤى مستقبلية، وبفضل مجموعة من السياسات التعليمية والتجارية والصناعية والتكنولوجية والاجتماعية، وكيف يمكن تحقيق وحدة الصف الماليزي من خلال القضاء على التعدد العرقي، وذلك بإشراكهم في عملية التنمية الاقتصادية. وكيف يمكن وضع خطة وطنية للخروج من الأزمات المالية . وتوصلت الدراسة إلى أن انتقال ماليزيا من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، هو ما دفعها نحو عمليات التنمية الشاملة وحققت إنجازات كبيرة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي (الرافعي،2007 ، ص 19).

(6) دراسة (عبد الحافظ الصاوي، 2010) بعنوان" قراءة في تجربة ماليزيا التنموية": هدفت تلك الدارسة إلى التعرف على العوامل الاقتصادية والسياسية التي حققت نجاح التجربة الماليزية، وتوصلت إلى عدد من النتائج، منها اعتماد ماليزيا على الموارد المحلية الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات ورفض توصيات صندوق النقد الدولي (الصاوي، 2001، ص16).

(7) دراسة (إبراهيم غرايبة، 2010)، بعنوان "التجربة الماليزية (المهاتيرية) في مواجهة الأزمة المالية": وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المقومات التي ساعدت ماليزيا في التغلب على الأزمة المالية، وكيف استطاعت أن تقف في وجه إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين وكيف استطاع رئيس الوزراء أن ينهض بماليزيا ويعمل على الحد من تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الماليزي، وتوصلت الدراسة إلي عدم التعاون مع تعاليم صندوق النقد والبنك الدوليين، كما توصلت الدراسة إلى الاستفادة من التجربة اليابانية واشتقاق الدروس المستفادة منها على أساس ما قدمته اليابان من تنمية شاملة مما ساعدها على النمو الاقتصادي المرتفع، وأيضا الاهتمام بالقوى البشرية المدربة كونها وسيلة لإنجاح أي عملية تنموية مستقبلية (غرايبة،2010، ص 28).

(8) دراسة (بيومي، 2011)، بعنوان "التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي": هدفت الدارسة إلى تقييم تجربة ماليزيا في مجال تطبيق الاقتصاد الإسلامي والتعرف على عوامل نجاح تلك التجربة الماليزية وأهم التحديات وكيفية التغلب عليها. وتوصلت الدراسة إلى أن ماليزيا استطاعت استبدال النموذج الرأسمالي الغربي الذي كان من نتائجه تكدس الأموال والثروات في يد فئة معينة من المجتمع وهم الصينيون والوصول إلى نموذج إسلامي يقوم على عدالة التوزيع والاستفادة من التكنولوجيا (بيومي، 2011، ص42).

ملاحظات على الدراسات السابقة:

تعد هذه الدارسات من الدارسات القليلة، التي تناولت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا ومدى ملاءمتها للاقتصاد المصري وتتغاير الدارسات السابقة في تناولها لأهم الركائز الأساسية والمقومات التي استندت عليها التجربة الماليزية.

والحق أن دراستنا للتجربة الاقتصادية الماليزية سوف نتعرض من خلالها لأهم مراحل تطور الاقتصاد الماليزي منذ سبعينات القرن العشرين، وحتي منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وكذلك التطرق لأهم الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها وكيفية الخروج منها، ومدى إمكانية الاستفادة من النموذج الماليزي كمقاربة ورؤية تنموية اقتصادية واجتماعية للدولة المصرية، كما تختلف تلك الدراسة عن الدراسات السابقة في تحليلها لواقع التجربة الاقتصادية التنموية في ماليزيا منذ عام 1970 وحتي 2018، وكذلك التطرق إلي أسباب نجاح التجربة الاقتصادية الماليزية.

3- التطور السياسي والاقتصادي لماليزيا وحصولها على الاستقلال

3-1 **استقلال ماليزيا:**

استقلت ماليزيا عن بريطانيا في عام 1957 في وضع كانت تعاني فيه من التخلف الاقتصادي، وترك الاستعمار البريطاني خلفة مشكله كبيرة في ماليزيا، وهي استقدامه للعمال من الصين والهند فتكونت بذلك أزمة وهي تخلف السكان الأصليين، شعب الملايو، فضلاً عن سيطرة الصينيين على 70% من الاقتصاد الماليزي. وفي عام 1963 عرفت باتحاد ماليزيا، بسبب انضمام مناطق الملايو وسرواك وصباح وسنغافورة، وفي عام 1965 انسحبت سنغافورة من الاتحاد الماليزي وكونت لها دولة مستقلة، وفي 13 مايو 1969، انفجرت أخطر مشكلة في تاريخ ماليزيا المعاصر، وهددت مصير التعايش في البلاد، وكادت أن تعصف بالاتحاد الماليزي. حيث حدثت صدامات دامية في العاصمة كوالالمبور بين الملايو الذين يمثلون أكثرية السكان، وبين الصينيين الذين يمثلون أقلية، وذلك نتيجة التفاوت الكبير في مستويات المعيشة، واختلال التوازن الاقتصادي بين المجموعتين، والتوزيع غير العادل للثروة. واستوجب ذلك بداية مسارات الإصلاح والتغيير من قبل الحكومة، من خلال إعادة هيكلة المجتمع الماليزي وذلك بإتباعها لعدة سياسات تشكل ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، جاءت في مقدمتها السياسة الاقتصادية الجديدة، كسياسة أساسية لإعادة هيكلة المجتمع، ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإن كانت قد انطلقت من أسس عرقية ترتبط بتحقيق وضع أفضل للسكان الأصليين والملايو بصفة خاصة.

3-2 **نظام الحكم في ماليزيا**

يقاس نجاح الدول في إدارة مجتمعاتها بمدى تمكنها من تحقيق قدر مقبول من السلام الداخلي بين مختلف فئات المجتمع. وفى الوقت الذي يبدو فيه هذا السلام أمراً يسيراً في المجتمعات بسيطة التكوين فإننا نتشكك في إمكانية تحقيقه في المجتمعات ذات التركيبة المتعددة أو المركبة والتي يتصدر قائمتها المجتمعات متعددة الأعراق. لكن مع وجود قيادة ناجحة وتتمتع بالرضاء الشعبي يمكن تحقيق السلام والاستقرار حتى مع وجود تعددات عرقية داخل الدولة وهو ما ينطبق على دولة ماليزيا التي تتميز بتعدد عرقي وديني، بمضامينها كمجموعة من مواطني الدولة تختلف أغلبية رعاياها من حيث الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة (وهبان، 2003، ص 169)، وقد يكون ذلك عائق للوصول إلى التنمية والاستقرار داخل الدولة.

وتكاد تكون ماليزيا دولة فريدة في نظامها السياسي. إنه ثمة خليط من ديمقراطية برلمانية فيدرالية، وملكية دستورية (Muzaffar, 1989, P33)، حتى أن مَلَكِيَّتِها أيضاً ذات طابع خاص، فهي الدولة الوحيدة في العالم الذي يُنتخب فيها الملك كل خمس سنوات من قبل مجلس السلاطين التسعة، وعلى الرغم من أن الملك في النظم الملكية البرلمانية الشبيهة بالنظام الماليزي، كبريطانيا مثلاً، يعتبر رأس الدولة، ولا يتمتع بصلاحيات تذكر في السياسة الداخلية والخارجية للدولة إلا ما تعلق منها بالبروتوكولات والاحتفالات الرسمية، فان الملك في ماليزيا علاوة على انه يرأس الدولة اسمياً، كما هو الحال في هذه النظم، فهو أيضا زعيم السلطة الدينية الإسلامية، كما يرأس مجلس الحكّام المكوَّن من السلاطين التسعة والحكام الأربعة (الشيخ وآخرين، 2004، ص ص161- 167)، وهذا المجلس راح يتولى إدارة الشئون الدينية والثقافية للملايو. ولهذا فان رئاسة الملك للسلطة الدينية بالإضافة إلى نص الدستور على أن الدين الإسلامي هو دين الدولة الرئيسي يؤكد أن ماليزيا دولة إسلامية.

أما السلطة التنفيذية فيرأسها رئيس الوزراء المنتخب والذي يتمتع، وفقاً للنظام الأساسي، بالسلطات الحقيقية. وينص الدستور على أن يكون رئيس الوزراء عضواً في مجلس النواب وهو عادة ما يكون زعيم الأغلبية البرلمانية أيضاً. ويتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ (ديوان نيكارا)، ومجلس النواب (ديوان الرعية)، ويتم اختيار أعضاء مجلس الوزراء أيضاً من بين أعضاء البرلمان. والمجلس ورئيسه مسئولون مسئولية مباشرة أمام البرلمان (عبد الكريم،2007، ص 112).

ولا غرو فقد استلهم هذا النظام مجموعة من المميزات الإيجابية ساعدت على تحقيق الاستقرار السياسي. كما ساعدت على توحيد والتقاء المصالح المتضاربة للجماعات والأعراق المتعددة، هذه المميزات تزيد من فرص الاستقرار الحكومي والسياسي الذي يعتبر مطلباً أساسياً لتطور المجتمعات النامية (زرؤم، 2010، ص 88).

بيد أن هذه الممارسة الفريدة للديمقراطية نابعة بدرجة كبيرة من محاولة الحكومة ضمان الاستقرار الاجتماعي في مجتمع متعدد الأعراق والأديان، ليس من السهل حكمه وإدارته (Lehar, 1998, P58)، وهدفت نشاطات وسياسات الحكومة دائماً إلى تخفيف التوتر وتجنب النزاعات العرقية. حتى أن شرعية الحكومة أصبحت مستمدة ليس فقط من الانتخابات الديمقراطية وإنما أيضاً من قدرتها على تحقيق هذا الهدف. ولا عجب في ذلك، فالتباين الاقتصادي والطبقي بين الجماعات المختلفة

عادةً ما يفضي إلى حالة من عدم الاستقرار والتوتر الكامن الذي ينذر بنزاعات عرقية أو حرب أهلية (برومبرغ وآخرين، 1991، ص 35). وتطلب الأمر أن نصت المادة 153 من الدستور الفيدرالي على الوضع الخاص للملايو أبناء البلاد الأصليين في صباح وسرواك (مربعي، 2010، ص 37).

والحق أن النظام السياسي والانتخابي في ماليزيا، كما قدمنا، قد لعب دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحكومي، كما ساعد على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة وعملية التحديث التي بدأت في مطلع السبعينات. وربما يناسب هذا النظام الديمقراطيات الناشئة. ولكن هل يعني هذا أن النموذج المذكور هو نموذجاً مثالياً؟

إن الإجابة على هذا التساؤل بمضامينه السابقة تعني أن الديمقراطية في ماليزيا لها لون خاص لا يستحسنه الغربيون (عبد العال، بدون تاريخ)، لأنه ببساطة لون يتميز باستقلاله السياسي والاقتصادي، ولون يرفض الهيمنة أو فرض القيم الغربية إذا كانت تتعارض والمصالح القومية للدولة. والدارس للنموذج الديمقراطي الماليزي يجد أنه نموذجاً متطوراً وناجح في جوانب عديدة، وحسبه أنه استطاع أن يستوعب التباينات العرقية والدينية والثقافية المتعددة، وأن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي الضروري لعملية التحديث والتنمية، كما ساعد في الوقت نفسه على تحقيق تقدم اقتصادي غير مسبوق. فهو بهذا نظام فريد، نظام يروج للإسلام في الوقت الذي يمارس فيه أنماط اقتصادية رأسمالية، حيث يجمع، علي سبيل المثال، في السياسة الاقتصادية بين الرأسمالية الليبرالية من جهة، وبين التدخل الحكومي في الاقتصاد من جهةٍ ثانية، وهو نظام يحمي الخصوصية الطبقية والثقافية للأعراق المختلفة من جهةٍ ثالثة، وفي ذات الوقت يعمل على غرس المشاعر الوطنية في أذهان المواطنين على اختلاف معتقداتهم، ولقد ترتب علي الممارسة التطبيقية لهذا النظام في الديموقراطية نتائج طيبة ومبهرة، ولا عجب في ذلك فقد انتقلت هذه الدولة تحت مظلته إلي مصاف الدول المتقدمة مستلهمةً في ذلك النتائج المتحققة، تاركةً التشدق والتغني بالنظم الديموقراطية الجوفاء التي دفعت بالعديد من الدول النامية إلي غياهب التخلف والمزيد من التبعية.

3-3 **الأحوال الاقتصادية لماليزيا بعد الاستقلال**

تحظي تجربة ماليزيا علي وجه الخصوص بنقاش جاد، وتستحق أن نلقي عليها المزيد من الضوء لعل أسرار نجاحها تكون دروساً نتعلم منها وتضئ لنا الطريق الذي لم نضع أقدامنا عليه بعد، فقد كانت ماليزيا دولةَ غارقةَ في الجهل والفقر والمرض، لا يعرف أهلها سوي زراعة الأرز واستهلاكه

ولم تعرف الدولة الموحدة إلا عام 1963 (Andaya, 2001, P331)، ولم يعرف سكان كوالالمبور الكهرباء والطرق الممهدة، وأغلب السكان لا يعرفون سوي الأكواخ بيوتاً، ولكن في غضون أربعة عقود من الزمن، ارتفعت مستويات المعيشة من 350 دولار كدخل سنوي للمواطن الماليزي قبل بداية التنمية، إلي نحو 12600 دولار في عام 2016، محتلة بذلك المرتبة الـ48 عالمياً، والثانية في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة فقط، وذلك بين دول العالم التي يصل عددها إلي 188 دولة (تقرير التنمية البشرية، 2016).

وتحولت من دولةٍ زراعيةٍ تعتمد على تصدير زيت النخيل والأخشاب وزراعة الأرز، إلي دولةٍ صناعيةٍ تصنع وتصدر الأجهزة الإلكترونية، وكل متطلبات أجهزة الكمبيوتر، والسيارات، وقد تحولت من بيوتٍ من طين وأكواخ من الصفيح إلي ناطحات سحاب وبيوت حديثة لا تقل عن نظيرتها في اليابان أو الولايات المتحدة وشوارع وطرق سريعة وسكك حديدية متطورة لا تقل عن نظيرتها في الدول المتقدمة، ومن جامعة حكومية واحدة في عام 1963 إلى 20 جامعة حكومية و33 جامعة خاصة و34 جامعة تكنولوجية متخصصة في عام 2011، ولم يكن هناك سوي11ألف طالباً ماليزياً يدرسون في الخارج عام 1963 أصبح العدد 91.554 طالباً يدرسون في أستراليا والولايات المتحدة والصين واليابان ومصر، كما سنري في النهضة التعليمية فيما بعد.

وتولي تنكو عبد الرحمن رئاسة الحكومة فيها عام 1957، وحرص على إقامة أسس الدولة الماليزية على أساس الالتزام بتعاليم الإسلام في القضاء على الجهل والفقر والمرض، ثم تبعه تون عبد الرازق عام 1970، والذي كان أكثر وضوحًا في تبنيه شعارات إسلامية تواكبت مع الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي في السبعينيات، فقام في عام 1971 بوضع خطة لمدة عشرين عاماً سميت "السياسة الاقتصادية الجديدة" من أجل تحقيق توزيع أكثر عدلاً للثروة بين الأعراق المتعددة وإنعاش الاقتصاد الوطني (حسين، 2004، ص34). وأفسحت السياسة الاقتصادية الجديدة المجال الاقتصادي للملايو، وساهمت في توزيع أكثر عدلاً للثروة، وتمكن الملايو، من تكوين ثروات كبيرة، وازداد التعاون والاتصال بين الأعراق بشكل لم يسبق له مثيل، وتوسعت الطبقة المتوسطة بشكل ملفت للانتباه، كل هذا ساعد على إيجاد حالة اجتماعية مستقرة وعمل على إذابة الفروق الطبقية والعرقية أيضاً (بشير، 2008، ص 95).

ثم ما وطئي أن كانت المرحلة الثالثة الأكثر صراحة في تبني المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات مع تولي مهاتير محمد رئاسة الحكومة، حيث ركز في البداية على تحفيز النمو، من خلال تطبيق عدد من الحزم المعيارية لتنشيط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وحققت ماليزيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نمواً وازدهاراً متميزاً فاق كل التوقعات. وبعد أزمة الثمانينات، تمتعت ماليزيا بعقد من النمو الاقتصادي غير مسبوق بلغ 8% سنوياً، فضلاً عن أن هذا النمو قام على أساس صناعي وإنتاجي. ومع نهاية التسعينات حققت السياسة الجديدة ووريثتها سياسة التطوير الجديدة التي بدأت في عام 1991 الكثير من المكاسب الاقتصادية، كما أنهت التوترات العرقية كلياً. فقد نما الاقتصاد نمواً قوياً، وأدى هذا النمو إلى ازدهار غير مسبوق لكل الأعراق في الدولة، وأصبح بإمكان الحكومة اتخاذ إجراءات أكثر تحررية في المجال الاقتصادي فبدأت بالتخفيف تدريجياً من خطط التغيير الموجهة حكومياً، وكأنها سياسة لمواجهة متطلبات وتحديات العولمة.

وما برح القادة عن إعلان هدف جديد أسموه رؤية 2020، والتي تهدف إلى أن تصبح ماليزيا بحلول عام 2020 دولة متقدمة وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع، فرؤية 2020 هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضاً الاستراتيجيات والخطوات التي تتوسل بها الدولة لتحقيق هذا الهدف. وهي بالطبع تدور حول تحول ماليزيا إلى دولةٍ متقدمةٍ بطريقتها قبل حلول عام 2020، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة لأيٍ من شخصيتها الأخلاقية أو الثقافية أو الدينية (مهاتير، 2004، ص 15).

4-3 **فلسفة التنمية في ماليزيا**

إن الله لا يغير مصير أمة إلا إذا حاولت الأمة نفسها أن تتحسن (مهاتير، 2004، ص 31)، وليس المهم هو استعراض المهارة في الجدال، وإنما أن تقبل ما يكون مقبولاً وتضعه موضع التنفيذ، ويمكن أن يُترك الباقي جانباً، والمثل يقول "اللذين يستطيعون.. يعملون، أما اللذين لا يستطيعون.. ينتقدون"، هكذا يبدأ مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا موسوعته وتحديدا المجلد الثاني، ويري أن الجدال جزء من تراث أبناء الملايو، وتكون النتيجة النهائية لكل سلسلة من الجدال هي اكتشاف أن الفكرة الأصلية والآراء المطروحة في النقاش كلها ليست مقبولة. وحيث أن الأفكار ليست مقبولة فلا يمكن أتباع أيٍ منها، وهكذا يبقي الأمر دائماً على ما هو عليه، رغم أن ذلك عيب واضح وينبغي تغييره، ولقد لقي كثير من الأفكار البناءة مثل هذا المصير، ففي كل مرة تناقش فكرة، تُشحذ

الطاقات والأفكار، لا من أجل تطبيقها وإنما لإخضاعها لنقاش ممتد ومناظرة طويلة، فهناك ممن يكتبون الكتب لمجرد إثارة القضايا الجدلية. وهناك من يكون بهبة التلباثي واستكناه الألفاظ والرؤى السديدة، وهذا ما يفيد البلاد والعباد.

وتقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية الاقتصادية والبشرية تقود إلى المساواة في الدخل، ولذلك لابد وأن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد بمختلف مناحيها، كتوجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها، مما يؤدي إلي خلق سياقاً تنموياً متكاملاً ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلين عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقراً هم أول المستفيدين من ذلك، ولاشك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو ومستوي الفقر عكسية، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل قد ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد قامت فلسفة التجربة الماليزية وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي على عدد من المبادئ :

(1) الملكية المزدوجة، حيث يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد المصلحة العامة على توسع وليّ الأمر في الملكية العامة.

(2) الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، بل أن يعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص، وتراقب نشاطه لكي يكون متفقًاً مع قواعد الشريعة الإسلامية.

(3) العدالة الاجتماعية التي تُبنى على التكافل الاجتماعي والتوازن العام، والتي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب.

(4) وصول نسبة الفائدة إلى الصفر، والذي يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية .
ورغم السير علي هدي هذه الفلسفة المستنيرة في تحقيق التنمية المرجوة، إلا أن الطريق إليها كان محفوفاً بالمشاكل والصعاب، فلقد واجه رئيس الوزراء "مهاتير محمد" نفس المشكلات التقليدية الشائعة في الشعوب النامية مثل: انتشار الجهل والأمية، وانعدام المهارات الإنتاجية،

وغياب روح الإبداع والمغامرة، والميل الأصيل إلى الكسل، إضافة إلى الهزيمة النفسية وانعدام الطموح وعدم الرغبة في التعلم أو النهوض والتقدم، وكانت هذه هي السمات الأساسية الراسخة في وجدان الشعب الماليزي . خاصة السكان الأصليين، حتى أفرد مهاتير محمد لهذه القضية كتابا سماه معضلة الملايو، ولعل من أمثلة ما ذكره بهذا الخصوص:

أ. عندما كانت الدولة تخصص للأغلبية الملايو من السكان الأصليين حصصاً وأسهماً في صناديق الاستثمار والشركات الوطنية، بل كانت تُلزم المستثمرين الأجانب بتخصيص حصة قدرها 30% من أسهم شركاتهم للسكان الأصليين (الملايو) في صناديق الاستثمار والشركات الوطنية، وبسبب ميلهم الطبيعي إلى الكسل فقد كانوا يقومون ببيع تلك الأسهم إلى الصينيين لجنى أرباحٍ سريعة بدلاً من المغامرة والاستثمار وجنيّ أرباح أكثر على المدى البعيد.

ب. وأيضاً عندما كانت الدولة تسند إلى شركاتهم الخاصة مشاريع قومية كانوا يسارعون لإسنادها من الباطن للمقاولين الصينيين، وتفضيل جنى ربح سريع من فرق السعر، بدلاً من تنفيذها بأنفسهم وجنيِّ المزيد من الأرباح، أو حتى الاستفادة من الخبرات التنفيذية.

وبطبيعة الحال في أي تجربة اقتصادية، كان لزاماً على مهاتير محمد أن يحتذي بتجارب سابقة ناجحة، ولم يرغب أن يكون انطلاقه عشوائياً، وقد كان أمام أحد خيارين: إما الشرق أو الغرب، فكان الخيار الأول. حيث سُميت سياسته بالاتجاه شرقاً، واستقر اختياره على المعجزة اليابانية فجعلها أمامه قدوة ومثلاً أعلى، وراحت مقولة مهاتير محمد تلخص وتبلور ذلك، والتي قال فيها "عندما أردنا أن نصلي اتجهنا صوب مكة وعندما أردنا التقدم اتجهنا صوب اليابان "وقد كان توجه مهاتير محمد ناحية اليابان مستلهماً من تجربة نجاحها الملحوظ بشكل كبير، فهي خبرة وتجربة دولة خرجت من الحرب منهارة، قامت بإعادة بناء الأرض والإنسان. وعليه اختارت ماليزيا اليابان التي تحتل مكانة عالمية وإقليمية على كافة المستويات وخاصةَ التصنيعية، حيث تجاوز حجم إجمالي الناتج المحلي الياباني عدة مرات إجمالي الناتج المحلي لدول شرق أسيا مجتمعة، بما فيها الصين خلال فترة الثمانينات، وكانت اليابان من الأسباب الجوهرية التي ساهمت في يقظة وتوعية الشعب الآسيوي مما أطلق عليه "وهم التفوق الأوربي". وتري ماليزيا أن الاستراتيجية التي انتهجتها اليابان في إنتاج سلع

جيدة بأسعار زهيدة ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الأوربية والأمريكية ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالي نجحت في السيطرة على أسواق آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى إتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتتميز بالتطور والإبداع، وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية، مما يستتبعه التفاني والجدية في الأداء المهني (عبد الواحد، 2012، ص84).

ولقد استعرض بالتفصيل مسألة (أخلاق العمل) لدي العامل الياباني، وتحدث عن الاجتهاد، والعمل الدؤوب، والروح الوطنية، والافتخار بالمنتجات، ودقة التنظيم، والمهارات الإدارية، والشمولية، والاهتمام بأدق التفاصيل في الإنتاج، حتى أنه امتدح (ثقافة العار) اليابانية والتي تجعل العامل الياباني يفضل الموت على شعوره بالفشل أو حتى التقصير (ميتكيس، 2007، ص25). وهو تنمية حس الخجل من الفشل، مما يعزز قيم التحدي في الإنجاز، فتجد الياباني كمواطن وعامل، ينتمي إلى قيم الأخلاق والأمانة، وفي الوقت ذاته، يحرص على تقديم منتج منافس عالي الجودة. ومن ناحية أخري شعور العامل الياباني بالفخر بما يقدمه من إنتاج متميز ذو قدرة تنافسية عالية، دون النظر فقط إلى ما يتقاضاه من مقابل مادي لذلك العمل، كل هذه السمات المميزة للعامل الياباني دفعت مهاتير محمد لنقل التجربة إلى ماليزيا عبر جهود متواصلة. ويري أنه إذا أمكن حمل العمال الماليزيين على تطوير ثقافة العمل اليابانية وجعلها جزءاً مكملاً من عاداتهم وروتين عملهم، فسيثمر عملهم عن منتجات تضاهي المنتجات اليابانية.

ويري أيضاً أن حقائق التاريخ ماثلة أمامنا وتمدنا بالدروس اليومية (Milne, 1999, PP65-80). واللذين لا يزالون يتمسكون بالنظر غرباً (Look West)، تخونهم الحقائق اليومية وسيضيعون وقتاً ثميناً على شعوبهم.

ويري رئيس الوزراء الماليزي أن بعض المتحذلقين من البشر يتصورون أن الشركات الأمريكية تنتقل إلى آسيا بسبب رخص اليد العاملة وأنه ليست هناك قوانين تحمي الموظفين والعمال، ويغفلون عن أن أجر اليد العاملة جزء بسيط جداً من تكلفة الإنتاج خصوصاً في الصناعات الأتوماتيكية (كثيفة رأس المال) التي تعتمد على الآلة والروبوت، ولا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة ولكنها بالمقابل في حاجة ماسة لليد العاملة النوعية، ذات الكفاءة العالية التي توفرها هذه الأسواق، حيث أن حكومات هذه الدول الأسيوية أسست نهضتها المعاصرة على دعم قطاع التعليم وتطوير قدرات شعوبها على استيعاب

وتطوير التكنولوجيا المعاصرة. والمخططون وحدهم من يتصورون أن دور الصينيين والهنود في مصانع (Dell) الأمريكية أو (Intel) يقتصر على حراسة المبنى أو الرد على المكالمات التليفونية، وما لا يعلمونه أن هذه الشركات العملاقة أصبحت تجد صعوبة كبيرة في توظيف تقنيين ذوي مستوى عال من المجتمع الأمريكي الذي تدهور فيه التعليم، وخصوصاً التعليم الفني، إلى مستويات دنيا، على حد تعبيره، مقارنةً بمستويات التعليم والتدريب بدول شرق آسيا، وهم الآن على أبواب نقل وحدات البحث والتطوير (Research & Development) إلى الهند والصين وكوريا.

3-5 **الانطلاق نحو التنمية**

تُمثل ماليزيا ـ بحق ـ حالة فريدة ومتميزة بين الدول الإسلامية، ليس فقط بسبب نجاحها المبهر في عملية النهضة والتنمية الاقتصادية، ومن ثم بلوغها مرتبة متقدمة بين الأمم الصاعدة، وإنما أيضاً بسبب براعتها في التعامل مع كل المعضلات والتحديات التي واجهتها.

في بادئ الأمر، تم اللجوء إلى الاستراتيجية التقليدية، وهي الإحلال محل الواردات.وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكاً لشركات أجنبية، وهذه الاستراتيجية في التصنيع تعنى التصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج، وبالفعل تكونت نواة صناعية، عبارة عن صناعات صغيرة كصناعة الأغذية، ثم تطور الأمر لصناعة مواد البناء والطباعة والبلاستيك والمواد الكيميائية، وساندت الدولة هذه الخطوة الناجحة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار في سنة 1968، لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة القاعدة الصناعية، وبالفعل حدث توسع في إنتاج زيت النخيل والخشب والمطاط والكاكاو، كما شهد القطاع النفطي تطوراً كبيراً، مما وضع ماليزيا على خارطة الدول المصدرة للبترول والغاز. وفي مطلع السبعينات شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج، وذلك بتوفير العمالة الماليزية وتقديم حوافز ضريبية مغرية، وإصدار التراخيص للمنتجات الأجنبية، وإنشاء مناطق تجارة حرة، كما بدأت الحكومة تستضيف الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لتشغيل الخطوط الإنتاجية في ماليزيا، فشهدت هذه المرحلة الانتقال من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، حيث وجدت ماليزيا أن سياسة إحلال الواردات قاصرة عن تلبية طموحاتها التنموية، نظراً لضيق السوق المحلية وضعف حجم الطلب المحلي، والذي عزز من ضعفه سوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع

المختلفة. ومن ثم أصبحت الأرض الماليزية ممهدة وجاهزة للانطلاق واللحاق بركب الدول المتقدمة. ويمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الستينات، على النحو التالي:

(1) حقبة السبعينات:

وتغطي تلك الحقبة كلا من الخطة الماليزية الثانية (1971-1975) والخطة الماليزية الثالثة (1976-1980)، وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية. كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وبعض المنتجات التصديرية. وقد اتسمت هذه الصناعات التصديرية بأنها كثيفة العمالة، مما نتج عنه التوسع الكبير في زيادة حجم العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة وتحسنت إنتاجية العمل.

(2) فترة التصنيع الثقيل (1981-1985):

وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985)، وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، حيث تركزت عملية التنمية في محورين:

أ. موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات.

ب. الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

واهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي وهي خمس مناطق:

- إسكندر ماليزيا في جنوب ولاية جوهر.
- المنطقة الاقتصادية الشمالية.
- منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية
- منطقة صباح للتنمية.
- منطقة ساراواك للطاقة المتجددة.

ولقد شكلت المنتجات الصناعية المصدرة أكثر من 85% من إجمالي صادرات ماليزيا في عام 2008، كما عملت على تطوير البنية التحتية والبنية التجارية، أما قطاع الخدمات فقد عرف نمو ملحوظ وصل 7.9% في عام 2008 (هيئة التنمية الصناعية، 2011). وتمثل هذه الفترة مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي، قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير.

(3) مرحلة التحرير الاقتصادي (1986–2000):

تتسم هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خمسية مترابطة، وهي: الخطة الماليزية الخامسة (1986–1990) والخطة الماليزية السادسة (1991–1995) والخطة الماليزية السابعة (1996–2000)، حيث تبلور في هذه الفترة مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن المقومات الاقتصادية والقيم الوطنية، ونتج عن هذه الخطط تحقيق معدلات نمو عالية جنبت ماليزيا الوقوع في شرك الدول الغربية.

وأكد مهاتير محمد أن ما شجع المستثمرين، هو الإعفاءات الضريبية التي كانت مغرية، في حين استفاد الاقتصاد الماليزي من قدرة العمالة الماليزية على التدريب على الحرف اليدوية والمهن الصناعية المختلفة، والتدريب على كافة المهارات. وأشار في السياق ذاته، إلى أن الأسواق الصناعية استنفذت العمالة الماليزية المتوافرة، وبدأت الدولة باستيراد العمالة من الخارج. ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة، تلك الطفرة الاقتصادية، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعيّ الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عهده بلغت نسبة صادراتها من السلع المصنعة 85% من إجمالي صادراتها، بينما الصادرات المصنعة عالية التقنية والتكنولوجيا تمثل 58% من إجمالي الصادرات المصنعة الماليزية بما يوضح التقدم الملموس في الصناعات التي تحتوي على تقنية عالية، مثل الكومبيوتر ووسائل الاتصال. وإذا نظرنا، مثلاً، إلى دولة متقدمة مثل ألمانيا، نجد أن صادراتها الصناعية تمثل 84% من إجمالي صادراتها، بينما تمثل الصادرات عالية التقنية 17% من إجمالي الصادرات المصنعة. بينما في مصر تمثل الصادرات المصنعة عالية التقنية نسبة 1% فقط من إجمالي الصادرات الصناعية. وتبلغ نسبة البطالة في ماليزيا 3% (تقديرات 2006)، بينما هي في فرنسا. على سبيل المثال 4.3% وفي ألمانيا 5% مما يوضح لنا تفوقها على الدول الصناعية الكبرى (تقرير التنمية البشرية، 2005). وأنتجت 80% من السيارات التي تسير في طرقاتها، وأصبحت من أنجح الدول في جنوب شرق آسيا، بل وفي العالم الإسلامي بأكمله. ورغم أن ماليزيا التي فرضت 40% ضرائب على الشركات والصناعات من قبل، أعادت تخفيض تلك النسبة إلى 26%، لكن من دون أن تتأثر إيرادات الدولة من الضريبة، وهو مؤشر اقتصادي يدل على قوة السوق الماليزي وانتعاشه. ومن واقع التقارير والدراسات العالمية، نستطيع أن نرى وبوضوح المكانة التي استطاعت هذه الدولة أن تحفرها لنفسها بين دول العالم المتقدم. فإجمالي الناتج القومي لماليزيا

بلغ 398.5 مليار دولار لعام 2016 (أنظر جدول رقم 13)، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج القومي 5.9 % (تقديرات 2006)، ووصلت قيمة صادراتها إلى 147.1 مليار دولار (تقديرات 2005)،

4- محاور التنمية الاقتصادية في ماليزيا

اعتمدت عملية التنمية الاقتصادية على المحاور الأساسية الأتية:

- البعد الإسلامي في التجربة الماليزية.
- الاهتمام بالتعليم والصحة.
- القضاء على الفقر.
- القضاء على البطالة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- الاهتمام بالتصنيع والتركيز على التصنيع الموجه للتصدير للخارج.

وسنعرض لذلك كما يلي:

4-1 **المحور الأول**: **البعد الإسلامي في التجربة الماليزية**

بدايةً لا يمكن الحديث عن طبيعة الحياة السياسية الداخلية في ماليزيا دون الحديث عن دور الإسلام في تطورها، لأنه كان دائما العنصر الرئيسي في تشكيل هوية الدولة والمجتمع على حدٍ سواء. وراحت السياسة الاقتصادية الجديدة تسير علي هديه مما أدي إلي تغير هام في حياة المجتمع الماليزي، فبدلاً من أن تؤدي عملية التحديث التي مثَّلتها السياسة الجديدة إلى زيادة نفوذ العلمانية كما حدث في العديد من دول العالم النامي التي اتبعت أساليب التحديث الرأسمالية الغربية، فإن هذه العملية زادت من اهتمام الناس بالنشاطات الدينية خاصةَ بين الماليزيين المسلمين، فسارت عملية التطور والتحديث جنباً إلى جنبٍ مع حركة النهضة الإسلامية والتي بدأت منذ سبعينات القرن الماضي (عبد الواحد، 2003، ص86)، حتي تُوجت بأن الحكومة نفسها تبنت بعض البرامج الإسلامية.

حقاً لقد كان التوجه الحكومي الداعم للحركة الإسلامية بمثابة منهج للتكيُّف مع مطالب عملية التحديث من جهة، وعملية استغلال فعال ربما لأهم عنصر من عناصر القوة داخل الدولة لمواجهة الآثار السلبية للانخراط في النظام الاقتصادي الدولي من جهةٍ ثانيةٍ، ولاحقاً لعملية العولمة التي تعتبر ماليزيا من أكثر الدول انتقاداً ورفضاً لسياسات الهيمنة الاقتصادية والثقافية المصاحبة لها، من جهةٍ ثالثة.

ولا غرو أن المسألة الاقتصادية هي نقطة الضعف الرئيسة في مشروع الإسلام السياسي للعديد من الدول، فمعظم حركات الإسلام السياسي - إن لم تكن كلها - لا تملك رؤية اقتصادية واقعية لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مجتمعاتها، وليس لها مشروعاً تنموياً شاملاً يرتكز على منهج علمي محدد لتطوير القطاعات الاقتصادية، واقترابها من المسألة الاقتصادية هو مجرد خطابات استعراضية وحلول آنية دون وجود رؤية استراتيجية وبدائل حقيقية، حيث هناك أسباب سياسية وتبعية دولية، لا يمكن تجاوزها، وكل ذلك أدي إلى الخلل الكبير في المقاربة بين التنمية الاقتصادية و الإسلام في تلك الدول.

وبالنظر في تاريخ المسلمين نستطيع أن نلاحظ بأن العدل لا يتحقق بصلاح الحاكم فقط، ولا يتأتى بمجرد الإعلان عن تطبيق الشريعة، بل بوجود نظام حكم وضوابط تحاسب الحاكم إن أخطأ، وتأخذ بيده إن تجاوز، وتعزله إن خرج على مصلحة الجماعة أو أساء استخدام مصالحها، وهي ضوابط قد تنبع من ضمير الحاكم ووجدانه، وهذا نادر في كثير من الأحوال، فالأصح أن تكون السلطة مقننة، وهذا ما تردده الدول المتقدمة في مجال السياسة والإدارة المؤسسية وتطلق عليه مصطلح الحاكمية الرشيدة "Good governance ".

ولكن كيف ساهمت الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية للإسلام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ماليزيا؟

إن ثمة ظهور النهضة الإسلامية بشكل متزامن مع السياسة الداعمة للماليزيين ساعد على إيجاد معنى قوي وجديداً لهم، هذا الواقع دفع الجماعات المتعددة إلى إظهار تميُّزها من خلال ربط العرق بالدين. وهذا لا يعني أن هناك صراع سياسي على أساس طبقي في البلاد، بل أن مساحة الحوار التي يتيحها النظام السياسي ساعدت على إثراء التجربة الديمقراطية في ماليزيا، وجعلتها نموذجاً مختلفاً نسبياً عن النماذج الغربية للديمقراطية ويبقي الإسلام المكون والعنصر الأساسي في تشكيل هوية الملايو والعامل المشترك الأهم للمسلمين من كل الطبقات والخلفيات السياسية والفكرية والتاريخية (العكري، 2014، ص38). بل أصبح جزءً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة. فتزايدت المؤسسات الإسلامية في المجالات المالية والصحية والخدمات الاجتماعية والسياحية والأسواق والمصانع المختلفة، مما ساعد في انتقال الماليزيين لممارستهم للإسلام من مجرد ممارسة روحية صوفية رمزية

إلى ممارسة مادية وواقعية أضحت طابعاً مميزاً للمعاملات داخل المجتمع الماليزي، ولقد أدي تفعيل مفهوم "ماليزيا أمة واحدة"، أن أصبحت العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين مستقرة.

وبدأ الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي يأخذ أطراً عملية بعد إنشاء الحكومة لهيئة قومية خاصة بتنظيم وتسهيل عملية الحج إلى مكة، وبرهن ذلك على إمكانية نجاح المؤسسات الإسلامية، فهذا النجاح تم النظر إليه على أنه في الحقيقة نجاح للمؤسسات المالية الإسلامية وللفكر الاقتصادي الإسلامي، ومع ازدهار هذا الاتجاه في الثمانينات، بدأت مرحلة إرساء الأساس لدور شامل للإسلام في استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستويين المحلي والفيدرالي. فقامت الدولة بتأسيس العديد من البرامج الخاصة بذلك، والتي كانت تهدف إلى الدفاع عن الإسلام من جهة والى دعم عملية التحديث الاقتصادي من جهة أخرى. ومن أهم المؤسسات التي ساهمت في دعم استراتيجية الاقتصاد الإسلامي هذه، كلية المعلمين الإسلامية 1982، والجامعة العالمية الإسلامية 1983، والبنك الإسلامي 1983، ومؤسسة التطوير الإسلامية 1984، وشركة التأمين الإسلامية (تكافل) 1985، وغيرها، ولعل أهم هذه المؤسسات هو البنك الإسلامي الذي تأسس وفقاً لميثاق البنوك الإسلامية لعام 1983. ولقد ساهمت الحكومة الفيدرالية من خلال مؤسساتها المالية المتعددة، وهيئة الحج بنحو 65% من رأس المال المدفوع للبنك الإسلامي، بينما ساهمت الولايات المحلية ببقية رأس المال. ولقد حقق البنك نجاحاً كبيراً حتى أن عدداً كبيراً من المتعاملين مع البنك هم من غير المسلمين. فمثلاً، تشير التقارير البنكية لعام 1995 إلى أن حوالي 40% من أصحاب حسابات الاستثمار العام في البنك الإسلامي هم من غير المسلمين.

وفي عام 1993 أطلقت الحكومة مشروع مالي إسلامي بدون فائدة يشمل البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى المهتمة بإدارة الأعمال المالية والاقتصادية بطريقة إسلامية. ولقد أدى نجاح المؤسسات المالية الإسلامية وازدياد الطلب على الخدمات المالية التي تُقدم وفقاً للنظام الإسلامي، إلى الإقبال حتى من قبل المستثمرين غير المسلمين. ولهذا فقد تم إنشاء نظام مصرفي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيران بشكل متوازي. وقد حقق هذا النظام نجاحاً ملحوظاً أيضاً، وقام البنك المركزي بالموافقة على تأسيس بنك إسلامي ثاني هو بنك المعاملات، ليس هذا فحسب، بل أن النجاح الفريد الذي حققته البنوك الإسلامية قد دفع معظم البنوك الأخرى بما فيها البنوك الغربية واليابانية المستثمرة في ماليزيا مثل "سيتي بنك" وغيره من تبني سياسة النظام المزدوج الممثل في (الفائدة

والمرابحة). ولم يقتصر النشاط الاقتصادي الإسلامي على البنوك بل تعداها إلى مشاريع مالية أخرى تم توجيهها لخدمة الطبقات الأقل دخلاً في المجتمع. وانتهاجاً لضمان العدالة الاجتماعية وتخفيض الفجوة بين الفقراء والأغنياء قامت الحكومة بتأسيس صندوق ائتمان خاص يهدف إلى منح قروض للفقراء بدون فائدة. وباختصار، لقد أصبح هذا النظام المالي الذي يعمل بنجاح منذ أكثر من 30 عاماً جزءً من الحياة اليومية للماليزيين.

أيضاً الخصوصية الكبيرة التي عالجت بها قضية التعدد العرقي واستطاعت تحويلها من نقطة ضعف ومصدر للصراع إلى مصدر قوة، وذلك بتحقيق العدالة بين جميع الأعراق واحترام جميع المعتقدات وترك الحرية الكاملة لهم لممارسة شعائرهم الدينية واحترام مقدساتهم ومعابدهم والحفاظ عليها ضد أي عابث، ناحين في ذلك منحي التحفيز المعنوي لكل الفئات على النجاح والاستفادة من الإيجابيات الموجودة في الثقافات المتعددة لا العمل على محوها. ولم يستنكف مهاتير محمد في رؤاه الاقتصادية ـ أو يتردد ـ من الأخذ ببعض تجارب المدارس الفكرية الاقتصادية، من غير المسلمين، عملاً بمبدأ الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها، لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة طوائف أبناء شعبه. فقد استطاعت الحكومة، تحت قيادته، تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين.

ولقد برهنت أعماله بأنه من العظماء القلائل الذين سيخلدهم التاريخ، هؤلاء العظماء الذين ينصفهم التمييز، وتظلمهم المساواة، فلم نري فرياً يفري فريه، فقد استطاع بحكمته وعزيمته أن يقود سفينة بلادة في بحرٍ أمواجه عاتية ومتلاطمة، ليصل بها إلى بر الأمان وتكون بلاده في مصاف الدول المتقدمة.

4-2 **المحور الثاني**: **الاهتمام بالتعليم والصحة**

4-2-1 الاهتمام بالتعليم

تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري مرتفع تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وذلك على اعتبار أن التقنية تقود إلى النمو وتحتاج إلى وفرة رأس المال البشري، وهذه الأدبيات تحاول الربط بين الجانبين كون هناك اتجاهين بارزين في هذا الشأن، الأول تعويضي ويرى أن التقنية تعوض رأس المال البشري، في حين الاتجاه الثاني هو تكاملي يرى أن التقدم التقني يغير هيكل الطلب علي عنصر العمل، بمعني تغير الطلب النسبي على المهارات يؤدي إلي تحول الطلب

عن العمالة الغير ماهرة إلى الطلب علي العمالة الأكثر مهارة وتعليماً، ومن ثمة فان الأمر يستوجب زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

وفور الحصول على الاستقلال أعطت الدولة اهتمامها الأول بقضية التعليم كهدف لا غنى عنه لتحقيق النهضة، وذلك لأنها تدرك أن التعليم هو الذي يكفل تنمية وصقل الموارد البشرية للدولة، ولذا حرصت الإدارة الماليزية منذ الاستقلال على تقديم خدمات التعليم الأساسي ـ لمدة إحدى عشرة سنة ـ مجاناً، كما أولت الحكومة عناية كبيرة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وقد كفل الدستور الماليزي حق التعليم لكل فئات المجتمع باعتباره واحداً من أهم الحريات الأساسية، كما أعطي الحق في إقامة مدارس طائفية لكل جماعة عرقية علي اختلاف انتماءاتها، وفي نفس الوقت تضمنت القوانين الماليزية الوضع الخاص للملايو خاصة فيما يتعلق بالمنح الدراسية أو الإمكانيات أو الأنشطة أو غيرها من الامتيازات. ويوضح الجدول التالي مقدار ونسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1996 وحتى 2017:

جدول رقم (1) النفقات الحكومية المركزية على التعليم ونسبته المئوية من الإنفاق القومي

التاريخ	القيمة (*)	التغير (%)	التاريخ	القيمة	التغير (%)
1996	2.9	21.7	2011	5.8	16
2000	3.7	27.6	2012	5.7	2
2006	4.5	21.6	2013	5.5	4
2007	4.4	2 -	2014	5.2	5
2008	4.0	9 -	2015	5	4 -
2009	6.0	50	2016	4.8	4
2010	5.0	16 -	2017	4.7	2

المصدر: NATIONAL ACCOUNTS :Malaysia

تقرير التنمية البشرية لعام 2006

(*) القيمة بالمليار دولار

ويتضح من الجدول السابق أن الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي النفقات قد ازداد من 21.7% عام 1996 إلى 27.6% عام 2000 وهو ما يزيد عن ربع الإنفاق القومي، ثم ارتفع عام 2009 بنسبة 50% وفي عام 2011 بنسبة 16% وخلال معظم سنوات الدراسة في تزايد مستمر اللهم إلا في سنوات معدودة مارس الانخفاض، وهذا يعكس مدي اهتمام الدولة بالتعليم باعتباره قاطرة

التنمية الاقتصادية. في حين أن ما تنفقه إسرائيل على التعليم 13.7% من إجمالي نفقاتها الحكومية لعام 2006، أما ما تنفقه مصر على التعليم 9% من الميزانية العامة لعام 2018/2017.

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الربط بين الشركات والباحثين، من ناحية، والمؤسسات المالية والتقنيين، من الناحية الأخرى، من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية للأغراض التجارية، وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع، وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز الأعمال البحثية التطبيقية، ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دوراً في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من ناحية، وبين القطاع الخاص من ناحيةٍ أخري، و بالتالي لم تعد الحكومة مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية. وأنشأت أكبر جامعة إسلامية أصبحت ضمن أهم 500 جامعة في العالم.

وقضية العلم والتعليم ومكافحة الأمية تأخذ أولوياتها في ماليزيا، فحسبنا أن 88.7% من عدد السكان فوق سن الخامسة عشر عاماً يستطيع القراءة والكتابة، وقد كانت هذه النسبة 80% في عام 1990، مما يوضح استمرار وتواصل الجهود للقضاء على ظاهرة الأمية تماماً. ولعل من اللافت للنظر أن الإناث ما بين سن 15–24 عاماً تصل نسبة معرفتهن للقراءة والكتابة إلى 97.3% ولا يخفي أن هذا هو سن الزواج وتكوين الأسرة، وبالتأكيد ستكون الأم المتعلمة أحرص على تعليم أبنائها.

وهذا ما يدعونا إلى أن نجيب على سؤال مُلِحٍّ، وهو: كيف استطاعت دولة مثل ماليزيا أن تحقق هذا التقدم؟ وما هو دور العلم في هذا النجاح المذهل؟ وهذا التساؤل لا نبتغي من وراه التقليل من شأن ماليزيا، بقدر ما هو مبعث إعجاب ودهشة، وشعور بالامتنان والفخر، وخاصة أنها دولة ذات إمكانيات محدودة، فلا تملك ـ مثلاً ـ احتياطيات نفطية هائلة، مثل السعودية والعراق، ولا تمتلك طاقات بشرية ضخمة، مثل مصر، وكذلك فهي لا تمتلك 30 مليون فدان صالحة للزراعة مثل السودان، وفضلاً عن ذلك، فمساحتها ليست شاسعة مثل الجزائر التي تقترب من 2.5 مليون كم^2 (كتاب الحقائق الدولي الأمريكي، 2007، ص97)، بل وعلى العكس من ذلك، فقد اجتمعت في ماليزيا عدة عوامل،

يكفي أي عامل منهم ليكون حجة للتكاسل والقعود عن العمل، بدلاً من التنافس مع الدول المتقدمة ومضارعتها. فضلاً عن التركيبة العرقية المعقدة (كتاب الحقائق الدولي الأمريكي،2007 ص98).

وقد واكب هذا الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع الثقيل، مثل صناعات الأسمنت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلثيّ القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتستوعب 40% من العمالة. وكانت التسعينيات من القرن الماضي مرحلة نضج الثمرة، حيث وُضعت ماليزيا في قائمة الدول المتقدمة في مجال التعليم (بشير، 2002، ص97)، وتوافقاً مع ثورة عصر التقنية، قامت الحكومة الماليزية في عام 1996 بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة، بل في كل فصل دراسي، وبالفعل بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 أكثر من 90%، وبلغت هذه النسبة في الفصول الدراسية 45%، كما أنَّه من كل ألف شخص في ماليزيا يوجد 397 من مستخدمي الإنترنت. كما يوجد 299 باحث لكل مليون نسمة (مهاتير، 2004، ص14).

كما أنشأت الحكومة الماليزية العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثاً للبيئة.

وفي هذا السياق تم إنشاء أكثر من 400 معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج مشتركة مع الجامعات في الخارج، كما أتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية (إبراهيم، 2006، ص114)، ولم تنس الحكومة المرأة الماليزية، والتي حصلت على نصيبها من التعليم كالرجل تماماً، بل تقدم الحكومة قروضاً بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، وتعطى الفقراء مساعدات مجانية لهذا الغرض. ولقد كان من محصلة ذلك أن أدت الأبحاث التي أجريت على شجرة المطاط إلى مضاعفة إنتاجيتها عشر مرات عما قبل، وأضحت كالأيك في الغابات، وبالنسبة لزيت النخيل انخفضت فترة إنتاجه إلى أربع سنوات بعد أن كانت سبع سنوات.

وقامت ماليزيا بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وإنشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيك الدقيق والمعلوماتية (حيث نجد مثلاً الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب

شرائحها Micro - Processors في ماليزيا)، إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي، والاستثمار في المجال العلمي، متوسلاً بذلك تحقيق عدة أهداف، وهي الأهداف التي تم تحقيق أغلبيتها مع حلول عام 2016، وتتضمن ما يلي:

أ. تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية Information Networks.

ب. تطوير استراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الحداثة والأصالة وهو الملاحظ في المنظومة التعليمية الماليزية حالياً.

ج. بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي.

د. إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقِبلة لطلاب العلم من كافة الدول.

وتندرج معظم السياسات المتبعة بهذا الشأن في الآتي:

(1) التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي لإتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم.

(2) الاهتمام بتعليم المرأة والارتقاء بوعيها.

(3) الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.

(4) الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال).

(5) تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.

(6) العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي.

(7) التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.

وعليه يمكن القول إن ماليزيا تخطط لجعل قطاع التعليم قطاعاً خلاقاً هدفه الأول هو النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وتدعيمها، واستكمال مخططها الاستراتيجي لعام 2020، وبالتالي فهي من خلال اهتمامها بالتعليم فهي تهتم بالإنسان وتوسيع مداركه العلمية والحياتية في إطار النهوض برأس المال البشري والفكري.

4-2-2 الاهتمام بالصحة

في غمار اهتمام ماليزيا بالخدمات الصحية، نشرت مجلة "International Living"، تقريراً أفادت فيه أن الرعاية الصحية في ماليزيا الأفضل عالمياً، مما وضعها في المرتبة الأولى عالمياً تلتها

كوستاريكا، والمكسيك في المرتبة الثالثة، إضافةً إلى وجودها في مراكز متقدمة على صعيد السياحة العلاجية عالمياً.

وأرجع التقرير الذي نشرته المجلة على موقعها أن تربع ماليزيا على عرش الرعاية الصحية عالمياً، بسبب قوة الرينجيت، والتكلفة المنخفضة للسفر جواً، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وقوائم الانتظار الطويلة في الدول الغربية، مما أدي إلي زيادة نسبة السياح الراغبين في العلاج والقادمين إلى ماليزيا بنسبة 100% خلال الأعوام الخمس الماضية. كما صُنِفَ الأطباء في ماليزيا كأفضل الأطباء تدريباً في القارة الآسيوية، فضلاً عن تميز ماليزيا ببيئة صحية من حيث المناخ ممثلاً في الثبات النسبي لدرجات الحرارة. وأوضح التقرير أن المستشفيات العامة والخاصة تقدم خدماتها، إلى جانب بعض المستشفيات الغير ربحية التي تقدم خدمات استثنائية، كما زار ماليزيا خلال عام 2016 مليون سائح طبي، تلقوا علاجات في جراحة التجميل، والأسنان، والأمراض الجلدية. ويوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في ماليزيا:

جدول رقم (2) النفقات الحكومية المركزية على الصحة ونسبته المئوية من الإنفاق القومي

التاريخ	القيمة (*)	التغير (%)	التاريخ	القيمة	التغير (%)
2005	5.6	9.10	2011	6.5	3.35
2006	6.6	17.32	2012	6.6	1.20
2007	6.3	4.53	2013	6.8	3.29
2008	6.0	4.37	2014	7.9	15.02
2009	5.9	2.19	2015	8.2	4.90
2010	6.3	07.5	2016	8.2	0.14

المصدر: أطلس بيانات العالم، ماليزيا.

(*) القيمة بالمليار دولار

ويتضح من الجدول أن نسبة الإنفاق على الصحة قد زادت من 9.1% عام 2005 إلى 17.32% عام 2006، بنسبة زيادة قدرها حوالي 8%، خلال عام واحد. وكان معدل الإنفاق على الصحة في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن الحكومة تولي أولوية كبيرة للفرد الماليزي كإنسان تسعي الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية من أجلة. ويوضح الجدول التالي النفقات الحكومية على الصحة ونسبته من إجمالي الناتج القومي:

جدول رقم (3) النفقات الحكومية المركزية على الصحة ونسبته المئوية من إجمالي الناتج القومي

التاريخ	القيمة (*)	التغير (%)	التاريخ	القيمة	التغير (%)
2005	2.8	9.1	2011	3.4	4.95
2006	3.2	11.5	2012	3.5	4.66
2007	3.1	1.58	2013	3.6	0.72
2008	3.1	1.29	2014	3.8	5.63
2009	3.3	7.82	2015	3.9	3.30
2010	3.2	2.82	2016	3.8	2.45

المصدر: أطلس بيانات العالم، ماليزيا

(*) القيمة بالمليار دولار

ويتضح من الجدول السابق أن الإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج القومي في تزايد مستمر أيضاً خلال فترة الدراسة. وينعكس ذلك في تكفل الحكومة الماليزية بتغطية نفقات نحو 98% من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين فقط، بل يتوسع ليشمل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف إقامتهم ومدى شرعيتها.

ويعتبر كلاً من القطاعين العام والخاص لاعبان مهمان في تقديم منظومة الرعاية الصحية في ماليزيا حيث أن القطاع العام يقدم حوالي 80% من الخدمات الصحية، والذي لا يزال يعتبر واحداً من أفضل القطاعات الصحية في المنطقة. وتبذل الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة لتوسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية، ولقد كان نصيب الفرد من الرعاية الصحية في تزايد مستمر كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (4) متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية المركزية على الصحة ومعدل تغيره

التاريخ	القيمة (*)	التغير (%)	التاريخ	القيمة	التغير (%)
2005	486	9.1	2011	739	10.73
2006	579	19.10	2012	816	10.35
2007	628	8.56	2013	858	5.21
2008	642	2.13	2014	962	12.02
2009	667	400	2015	1038	7.90
2010	668	0.06	2016	1053	1.43

المصدر: أطلس بيانات العالم، ماليزيا

(*) القيمة بالدولار

ويتضح من الجدول السابق التزايد الكبير في نصيب الفرد من النفقات على الصحة لترتفع من 486$ عام 2005 لتصل إلى 1053$ عام 2016، بمعدل زيادة قدره 217%. ويبرهن ذلك أيضاً تزايد النصيب النسبي لقطاعيّ التعليم والصحة واحتلالهم أولويه على كافة القطاعات الأخرى كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (5) النسبة المئوية للنفقات على الخدمات (حسب القطاع) وفقاً للحكومة المركزية

قطاع الخدمة	2001	2000
التعليم	64.1	65.9
الصحة	11.5	7.5
الإسكان	10.8	13.1
خدمات أخري	13.6	13.6
النسبة الإجمالية	100	100

المصدر: NATIONAL ACCOUNTS :Malaysia

ولقد أسفرت هذه الرعاية عن معدل منخفض لوفيات الرضع، وهو معيار تحديد الكفاءة العامة للرعاية الصحية. حيث بلغ 8.3 حالة لكل ألف طفل ولد حياً لتحتل ماليزيا المركز السابع آسيوياً، ومقارباً للمعدلات العالمية، ومتفوقاً على بعض الدول في أوروبا والأمريكتين.

أما إذا نظرنا نظرة سريعة على مؤشر "العمر المتوقع عند الولادة"، وهو أحد المؤشرات التي تستدل بها منظمات الصحة حول العالم لقياس تطور الخدمات الصحية، يوضح لنا مدي التطور الذي شهده القطاع الطبي، حيث سجَّل متوسط عمر الفرد نحو 75سنة، وبواقع 78.9 للنساء و73.5 للرجال عام 2018، بعد أن كان 59 سنة في عام 1974 (بشير، 2008، ص98). وانخفض احتمال الوفاة قبل سن الخامسة لكل 1000 وليد إلي 6 وفيات، (تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2018).

4-3 المحور الثالث: القضاء على الفقر

لقد خرجت ماليزيا إلى العالم بعد حصولها على الاستقلال وهي تعاني من جروح غائرة في جسدها الوليد، المتمثل في دولة صغيرة تتكون من اتحاد 13 ولاية، وكان أكبر جراح الدولة الوليدة هو جرح الفقر، فكان قرابة نصف الشعب الماليزي يعاني الفقر المدقع، وتلك شيمة البلاد التي تعرضت للاحتلال، والذي كان ـ ولا زال ـ من طبيعة عمله أن يحرص ليل نهار على نشر الجهل والتخلف، حتى يضمن استقراره، وسهولة قيادته لفريسته. وذلك هو المشهد ـ إن لم يكن هناك ما هو أسوأ منه ـ وقت حصول ماليزيا على الاستقلال.

ولقد كان الفقر أهم المعوقات التي واجهت طريق ماليزيا في التنمية المنشودة، ويعتبر قياس الفقر وتحديد معدلاته من المؤشرات التي تكشف عن مدي تقدم الدولة والنجاح الذي حققته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومجمل القول إن ماليزيا قد حققت طفرة هائلة في مجال القضاء على الفقر المدقع الذي كان يعاني منه حوالي 65% من الملايو عام 1970 (تقرير التنمية البشرية، 2016)، والذي تراجع معدله إلى 3.6% عام 2006، ثم إلى 0.4% عام 2015 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (6) تطور معدل الفقر في ماليزيا خلال الفترة 2002 ـ 2015

التاريخ	2002	2004	2006	2008	2011	2013	2015
معدل الفقر	5.1	5.7	3.6	3.8	1.7	0.6	0.4

المصدر: أطلس بيانات العالم، ماليزيا

والانخفاض في معدلات الفقر كما يوضحها الجدول السابق ترجع إلى النهضة الشاملة التي قامت بها ماليزيا على كافة المستويات ولقد انعكس ذلك على معدلات الفقر في الريف والحضر كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (7) تطور معدل الفقر في ماليزيا في الريف والحضر خلال الفترة 2002 ـ 2015

التاريخ	2002	2004	2007	2009	2012	2014
معدل الفقر في الريف	13.5	11.9	7.1	8.4	3.4	1.6
معدل الفقر في الحضر	2.3	2.5	2.0	1.7	1.0	0.3

المصدر: أطلس بيانات العالم، ماليزيا

ويلاحظ من الجدول السابق أن معدل الفقر انخفض في الريف من 13.5% عام 2002 إلى 1.6% عام 2014، في حين انخفض في الحضر من 2.3% إلى 0.3% خلال نفس الفترة، وهذا يعني أن الدولة تعني اهتمام أكبر بتنمية الريف والمناطق التي كانت مهمشة وتعاني من الفقر، وبرهان ذلك أن نسبة الانخفاض في معدل الفقر كانت 843% في الريف مقارنة بنسبة انخفاض معدل الفقر في الحضر بنسبة 767% خلال الفترة بين عاميّ 2002 و2014.

كما انخفضت مؤشرات الفقر والفقر المدقع خلال عاميّ 1995 و1999، مع استدامة التنمية بماليزيا وسياسات مكافحة الفقر المُتبعة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (8) معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة 1995-1999

المؤشر (%)	سنة 1999		سنة 1995	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف
مؤشر الفقر	3.8	13.2	4.1	15.6
مؤشر الفقر المدقع	0.6	2.4	0.9	3.5

المصدر: http://www.islamonline.net/Arabic/economics/topic.shtml

ويوضح الجدول أنه عادةً يكون مؤشر الفقر والفقر المدقع أكبر منه في الريف عنه في المدن، وقد أنخفض مؤشر الفقر المدقع في الريف من 3.5%، إلى 2.4% خلال العامين المذكورين، ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة الماليزية التي تولي اهتماماً كبيراً في مساعدة الأسر والعائلات من ذوي الدخل المحدود، وذلك لتكون ضمن مجموعة الطبقة المتوسطة الدخل حسب الخطط التنموية التي تضعها الحكومة. ولقد انعكس ذلك في تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال حساب مؤشر جيني، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (9) يوضح معامل جيني ومؤشر الفقر ومتوسط نصيب الفرد خلال الفترة 2007 ـ 2015

السنة	معدل البطالة%	معامل جيني%	متوسط نصيب الفرد $	مؤشر الفقر%
2007	3.2	46	6179.6	3.6
2008	3.3	46	7218.4	3.6
2009	3.7	46.2	7277.8	3.8
2010	3.4	46	8754.2	2.7
2011	3.1	37	10068.1	2.3
2012	3	35	10440.0	1.7
2013	3.2	34	10338.1	1.3
2014	3.1	35	10538.3	0.6
2015	3	35	10539.2	0.5

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً على بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا، 2016

ويتضح من الجدول السابق أن العدالة في توزيع الدخل والتي يحددها مؤشر جيني كانت أقرب إلى حدود المساواة في توزيع الدخل، حيث كان مؤشر جيني العام إبان الأزمة المالية قد شكل نسبة 46% و46.2%. وعلي أي حال فإن المؤشر أقرب إلى المساواة في توزيع الدخل، خلال عاميّ الأزمة، لأنه أقل من 50%، حيث كلما أقترب المؤشر من 100% يكون هناك عدم مساواة في هيكل توزيع الدخل القومي (تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و100%). كما أن مؤشر الفقر انخفض من

3.6% عام 2007 إلى 0.5% عام 2015، وهذا دليل آخر على اهتمام الدولة بمعالجة مشكلة الفقر والقضاء عليه، وثمة مؤشر آخر لقياس تحسن مستوي المعيشة والقضاء على الفقر وهو التزايد المستمر في متوسط نصيب الفرد من الدخل، فقد ارتفع من 6179.6 دولار أمريكي عام 2007 إلى 10539.2 دولار أمريكي عام 2015. ويعتبر هذا من ضمن سياسات مكافحة الفقر والبطالة والتي استُعملت كحل للصراعات العرقية التي عرفتها ماليزيا.

كما استكملت الدولة جهودها من خلال سياسة الخصخصة وسياسة التنمية القومية التي بدأت عام 1990 ووضعت خططاً للتنمية لمدة 30 عاماً، اعتمدت هذه الخطط التنموية على فلسفة النمو المصحوب بالعدالة التوزيعية، وهو ما أدي إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، كما ذكرنا، وتحقيق تقدم ملحوظ في القضاء على الفقر سواء المدقع أو النسبي، وأصبحت ماليزيا وفقا لتقرير الأمم المتحدة خامس دولة علي مستوي العالم من حيث قوة الاقتصاد المحلي. وقد بلغت جملة ما أنفقته الحكومة في مكافحة الفقر من خلال تنفيذ استراتيجية السياسة الاقتصادية الجديدة حوالي 32.9 مليار رينجيت ماليزي بما يعادل 19.1% من مجموع الدخل الكلي (172.1 مليار رينجيت ماليزي)، أما في عام 1991 إلى عام 2000 ارتفع الإنفاق على مكافحة الفقر إلى 34.6 مليار رينجيت ماليزي بما يعادل 22.5% من مجموع الدخل الكلي (153.7 مليار رينجيت ماليزي).

ولقد حددت الدولة مجموعة من السياسات التنموية ونفذتها عبر مجموعة من الخطط الطويلة الأجل، وأخري قصيرة الأجل قادت البلاد نحو التقدم الاقتصادي، وهدفت هذه السياسات في مجملها إلي أعادة بناء المجتمع الماليزي، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات المختلفة من خلال التوزيع العادل لثمار التنمية والقضاء علي الفقر (مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2013)، وهذه الأهداف تم بلورتها في السياسة الاقتصادية الجديدة التي تم وضع أسسها عام 1970 لتحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان البلاد الأصليين "الملايو" ووضع حد للتغاير الاقتصادي بين الملايو والصينيين. وجاءت سياسة التنمية القومية عام 1981 في إطار التوجه القومي الطموح ـ الذي وضعه مهاتير محمد ـ تحت شعار رؤية (2020) والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020. ويمكن تحديد أربع ركائز جوهرية لهذه الرؤية الفكرية وهي: القومية الماليزية، التطور الرأسمالي، دور الإسلام في التنمية، الدور القومي للدولة. وقد ظل تمكين الملايو

اقتصادياً هدفاً ثابتاً للسياسات الاقتصادية الماليزية باعتباره آلية لإعادة هيكلة المجتمع الماليزي، وتحقيق عدالة توزيع الثروة، والتي كانت تتسم بوضع مختل في غير صالح الملايو.

ولقد ساعد على ذلك أن زيادة النمو بمعدل (درجة مئوية واحدة) في ماليزيا تؤدي إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة تتجاوز 3%، وهي من أعلى النسب في العالم، الأمر الذي جعل سياسات التنمية الممتدة منذ عام 1970 تركز على هدفين أساسين، هما تقليل الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع.

وحددت هذه السياسات استراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ورأس المال المادي، وتم وضع برامج في ماليزيا لتخصيص أسهم للملايو "سكان ماليزيا الأصليين" وإيثارهم بمشروعات الشركات الكبيرة. ومثال لهذه الشركات شركة الطيران (ماس) التي قامت الحكومة بخصخصتها وتمليكها للملايو المسلمين، ومن الشركات العملاقة التي أنشأتها الحكومة شركة (بروتون) لبناء السيارات لصالح الملايو أيضاً. وحتى الشركات التي يكون الاستثمار فيها بأموال أجنبية يكون نسبة 30% منها للملايو و70% للمستثمرين الأجانب.

وفي الوقت ذاته تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بُعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء من خلال اعتماد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، ولقد أدت هذه السياسة إلى الانخفاض في مؤشر الفقر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. فازداد دخل الأسر وارتفع مستوي المعيشية في المدن والريف من خلال تطبيق برامج مختلفة تستهدف القضاء على الفقر وانخفضت، نتيجة ذلك، معدلات انتشار الفقر في صفوف السكان الماليزيين (مجلس حقوق الإنسان، 2009).

ومن الأرقام الرسمية ذات الدلالة يلاحظ أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً، فضلاً عن توفير الكثير من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي ساهم في زيادة مستوى الرفاهية للمواطنين، وانعكس ذلك إيجابياً، ومن جهةٍ ثانية، تضاعف دخل الفرد أكثر من 7 مرات منذ الاستقلال (1957) وحتى عام 1995، حيث ارتفع المتوسط السنوي لدخل الفرد من 350$ قبل بداية حقبة التنمية وفي أعقاب الاستقلال إلى 450$ عام 1972، ثم إلى 680$ عام 1974 وإلى 1234$ عام 1980، ثم إلى 2099$ عام 1990 ووصل 9273$ عام 2010، ثم ارتفع ليصل إلي 12586$ في عام 2016. في وقت كانت فيه نسبة الزيادة في الناتج القومي العالمي 3.2% وبلغت الزيادة الحقيقية السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من عام 1985 إلى عام 1994 حوالي 5.7%، وبلغت الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام

1980-1993 حوالي 6.2%. وبلغت تلك النسبة 9.2%، 9.5% لعاميّ 1994 و1995 على التوالي، وتشير هذه الأرقام إلى أن البلاد شهدت طفرة قوية في مجال التنمية المعتمدة على التخطيط الواعي والتنفيذ الدقيق لها. وقد تمحورت سياسات القضاء على الفقر في النقاط التالية (عوض، 2006، ص110):

(1) تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.

(2) إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.

(3) تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي.

(4) تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.

(5) تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً.

(6) برنامج أمانة اختيار ماليزيا. وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة الدخل للأسر الأشد فقراً بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء كما تقدم الحكومة قروضاً بدون فوائد للبرنامج من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة والمشروعات الصغيرة.

(7) توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد شبكات الطرق والمرافق وغيرها.

(8) سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض.

(9) القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالمساهمات الشعبية وغيرها.

(10) منح الإعانات المالية للفقراء، فقد قامت الحكومة بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و260$ شهريا لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة.

4-4 المحور الرابع: القضاء على البطالة

لقد كان للبطالة في ماليزيا مسببات مختلفة تماما عن أقرانها من الدول الأخرى، فقد عمل الاستعمار على جلب وفود من الصينيين والهنود للسيطرة على المطاط ومناجم القصدير حتى تظل الموارد الهامة تحت السيطرة البريطانية. وغير الاستعمار التركيبة السكانية لماليزيا مما أفضي إلى مزيد من البطالة والتي كانت أسبابها ما يلي:

(1) عزل الملايو في المناطق الريفية، وبالتالي افتقروا إلى الخبرة في الأنشطة الصناعية والخدمية.

(2) تدني مستواهم التعليمي نتيجة أن المستعمر عمل على جعل تعليمهم حتى المرحلة الابتدائية فقط.

(3) سيطرة العنصر الصيني على الثروات في البلاد، حيث كانوا يملكون ثلث ثروات البلاد، وفي الوقت ذاته يسيطرون على الأنشطة التجارية الأكثر ربحية.

وقد تدخلت الدولة لضمان حصول الملايو على فرص متكافئة لدخول النشاطات الحديثة، كالصناعة والتجارة والمقاولات والتشييد ومن ثم المشاركة في عملية التنمية، والحصول على نصيب عادل منها.

وفيما يخص الحد من البطالة فاتجهت ماليزيا إلى استراتيجية مكافحة الفقر التي تؤدي إلى الحد من البطالة (معالجة إنسانية اجتماعية). ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فهل الحد من البطالة يؤدي إلى الحد من الفقر؟ والإجابة على ذلك ليست بالحتمية، فليس دائماً يؤدي الحد من البطالة إلى الحد من الفقر في المجتمع، وحسبنا تقارير البنك الدولي حول الفقر والتي تؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائماً مشكلة بطالة، فقد يكون العامل (غير العاطل) فقيراً إذا كانت الأجور منخفضة والقدرة الشرائية متدنية. وتأسيساً على ما سبق يثور التساؤل: كيف تعاملت ماليزيا مع مشكلة البطالة؟

لقد حاربت ماليزيا البطالة بدراسة أسبابها وتوصلت إلى أنه لابد من التحول لبلد مستهلك للمواد الخام بدلاً من تصديرها حتى تستوعب البطالة وتحد منها. بمعني أنها تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلي دولةٍ يعتمد اقتصادها على مجالات صناعية وخدمية متعددة وانطلقت التجربة الماليزية في سبعينيات القرن الماضي بعد العديد من البلدان العربية، التي اتسمت بالرطانة والتي لا زالت تعاني

معدلات مرتفعة من البطالة، وتذكر الإحصائيات، أن معدل البطالة لعام 2010، في ماليزيا انخفض إلى نحو 3% فقط، ثم انخفض إلى 2.8% عام 2015 (تقرير التنمية البشرية،2016).

ولقد نجحت ماليزيا في تحقيق هذا الهدف، كما رأينا، إلى أن وصلت إلى حد استيراد العمالة من الخارج، ويرجع ذلك إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الحديثة كثيفة العمل، وكثيفة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الإلكترونية التي استوعبت أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة.

ولقد ساعد توفير دورات تدريبية للعاطلين في تعزيز قدراتهم ودخولهم سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات تقوم الدولة بدفع رواتب لهؤلاء العاطلين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات التدريبية تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وإن لم يلتحقوا بالعمل بمحض إرادتهم فهم مضطرين وملتزمين بإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وبالتالي هذا النوع من السياسات يعمل كرادع أو وسيلة ضغط على هؤلاء العاطلين، وهو يعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها، إلا من أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط، بل قيامها بدعم الجهات المستخدمة لهؤلاء العاملين من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، فضلاً عن أن الرؤية الماليزية 2020 كانت دافعاً كبيراً نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير فرص عمل جديدة، والتي فاقت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج، كما ذكرنا. وهو ما جعل ماليزيا من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذباً للعمالة، ولقد سجلت ماليزيا ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان بعد سنغافورة وضمن ال20 دولة الأقل بطالة في العالم.

4-5 المحور الخامس: جذب الاستثمارات الأجنبية

اعتمدت ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دعوة رجال الأعمال الأجانب العاملين على أراضيها أكثر من اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات، كذلك الاعتماد على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الإعفاءات الضريبية المقدمة والتركيز على عنصر توافر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية.

ويمكن إجمال ذلك في أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وكلاً من مستوي التعليم والبنية الأساسية وتطوير القدرات العلمية والبشرية، من الناحية الأخرى، هي علاقة

طردية، فكلما توافر رأس المال البشري المدرب والمؤهل، وكذلك البنية التحتية في بلد معين، كلما ارتفعت قدرة ذلك البلد على جذب الاستثمار.

ولم يكن نجاح ماليزيا في تطوير اقتصادها وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا نتيجة عوامل عديدة أبرزها اهتمامها بتنمية المورد البشري وتطويره، والذي ساعدها على توفير قدرات علمية مؤهلة استطاعت جذب الشركات الاستثمارية العالمية إلى ماليزيا، وبالتالي أسهم بشكل كبير في حدوث تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد الماليزي، وأصبح القطاع الصناعي هو العصب الرئيسي لهذا الاقتصاد بدلا من القطاع الزراعي الذي احتل هذه المكانة لفترة طويلة من قبل، فضلاً عن احتلال ماليزيا لمراتب متقدمة عالمياً في مجال تصنيع أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، وتوظيف القدرات العلمية والتعليمية كأداة مهمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

ولقد أدى توافر القدرات العلمية والتعليمية في تطور النظام التعليمي إلى احتلال ماليزيا المركز (28) عالمياً في مؤشر الجاهزية الشبكية من بين (134) دولة شملها تقرير التنافسية العالمي لقطاع تقنية المعلومات "The Global Information Technology Report 2009" "GITR"، ويوضح مؤشر الجاهزية الشبكية "NRI" (Networked Readiness Index) مدى جاهزية الدولة للمشاركة في التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها. ويتكون مؤشر الجاهزية الشبكية (Irena، 2009) من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

(1) **مؤشر البيئة التقنية:** ويقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتحسين وتطوير استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بشكل كفء وفعال.

(2) **مؤشر الجاهزية التقنية:** ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة، على تحسين وتطوير الإمكانات المستقبلية لتقنيات المعلومات والاتصالات.

(3) **مؤشر الاستخدام:** ويوضح هذا المؤشر درجة استخدام وتطبيق تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة.

جدول رقم (10) مؤشر الجاهزية الشبكية لماليزيا ودول مختارة لعاميّ 2009، 2016

الدولة / العام	قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية		الترتيب العالمي	
	2009	2016	2009	2016
الإمارات العربية المتحدة	4.76	5.3	27	26
ماليزيا	4.76	4.9	28	31
قطر	4.68	5.2	33	27
السعودية	4.28	4.8	40	33
الأردن	4.19	4.2	44	60
الصين	4.15	4.2	46	59
الهند	4.03	3.8	54	91
مصر		3.7		96

تم تجميع البيانات بمعرفة الباحث باستخدام المصدر التالي:

World Economic Forum, The Global Information Technology Report 2008 Geneva, 2009, p.109, 200

وتتراوح قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية بين (1 ـ 7) والدرجة 7 هي الأفضل في حين الدرجة 1 هي الأسوأ، أنظر في ذلك World Economic forum تقرير عالمي لتقنية المعلومات لعام 2016.

ولقد أثمرت النهضة التعليمية، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ماليزيا، واستطاعت ماليزيا استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصاً من أمريكا واليابان، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نموه خلال المدة 1990 ـ 2009.

جدول رقم (11) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا خلال المدة (1990 ـ 2009)

السنة / المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)
1990	2332	-
1991	3998	71.44
1992	5484	37.16
1993	5006	8.71-
1994	4342	13.26-
1995	4678	7.73
1996	5078	8.55
1997	6323	24.51
1998	2714	57.07-

السنة / المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)
1999	3895	43.51
2000	3788	2.74-
2001	554	85.45-
2002	3203	478.15
2003	2473	22.79-
2004	4624	86.97
2005	3967	14.20-
2006	6084	53.36
2007	8538	40.33
2008	7318	14.28-
2009	1381	81.12-

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, United Nations, several years

ويتضح من الجدول السابق تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا حيث بلغ متوسط معدل نمو التدفقات خلال الفترة 1990 إلي 1999 نحو 11.38%، غير أن هذه النسبة قد ارتفعت بحوالي أربعة أضعاف خلال الفترة 2000 ـ 2009، حيث بلغت 43.82%، وبلغ أعلى معدل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 حيث وصل إلى 8538 مليون دولار، إلا أن تأثير الأزمة المالية العالمية أدى إلى انحسار كبير في تلك التدفقات وبصفة خاصة في عام 2009 الذي وصلت فيه التدفقات الاستثمارية إلى أدنى مستوي لها منذ عام 2001 حيث بلغت 1381 مليون دولار، وقد ساعدت هذه الاستثمارات التي أسهمت في نقل التكنولوجيا على تمكين ماليزيا من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشمل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، فضلاً عن منتجات صناعة النسيج.

ولقد مارست الشركات الأجنبية الوافدة إلى ماليزيا دوراً مهماً في التحول الهيكلي للاقتصاد خلال العقدين الأخيرين في القرن العشرين، مما وضع هذا الاقتصاد في مقدمة الاقتصادات المصنعة حديثاً (UNCTAD، 1997)، من خلال هيمنتها على الصناعات التحويلية، ولاسيما الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

وقد كان الانفتاح على الأفكار والتقنيات الأجنبية أحد العوامل المهمة في تطور ماليزيا الناجح والمعتمد على زيادة الإنتاجية، وذلك في سعيها للحاق بركب الدول المتقدمة، وقد ركزت ماليزيا

بشكل كبير في الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتقنية الحديثة، وخصوصاً من اليابان، وذلك بقناعةِ تامة بأن الحصول على التقنية الحديثة والتكوين السريع لرأس المال البشري كليهما يكمل بعضه البعض ويعززه، ولا ريب في أن يكون الاقتصاد الماليزي وكذلك دول النمور الآسيوية برمتها قد استطاعت تحقيق الاستخدام المنتج للمعرفة التقنية الحديثة وكذلك الاستثمارات الأجنبية دون توافر مهندسين ومختصين وعمال محليين على مستوى عال من المهارة والكفاءة.

وقد تنوعت مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ماليزيا خلال فترة التنمية، ففي الثمانينات كانت اليابان هي المصدر الرئيس لتلك الاستثمارات تلتها سنغافورة ثم بريطانيا وبعدها الولايات المتحدة، وفي بداية التسعينات أصبحت تايوان هي المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، وفي منتصف التسعينات أصبحت الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي تلتها اليابان ثم سنغافورة، وفي بداية الألفية الثالثة دخلت ألمانيا لتصبح المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا تلتها الولايات المتحدة ثم سنغافورة، وقد أسهمت تلك البلدان الثلاثة بنسبة 75.5% من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الماليزي (Hock, 2005, P.95). وتشير البيانات إلى أنه في عام 1985 أنفقت 13 شركة أمريكية تنتج أشباه الموصلات في ماليزيا أكثر من 100 مليون دولار على تدريب القوى العاملة الماليزية ومعظمها من المهندسين والفنيين، وخَلَق الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 85000 فرصة عمل في قطاع الإلكترونيات وحدها في أواخر الثمانينات (معجزة شرق أسيا، 2000)، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا في بداية القرن الحالي وبلغ عام2007 نحو 538.3 مليار دولار (UNCTAD, 2010)، وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا بالآتي:

(1) أصبحت ماليزيا ثالث أكبر منتج في العالم لأشباه الموصلات، وفي أواخر الثمانينات أقامت شركة سيمنز في ماليزيا رابع مصنع لها في العالم لصناعة الرقائق الإلكترونية.

(2) قامت شركات ناشيونال لأشباه الموصلات، وموتورولا وهيتاشي ببناء مصانع لها في ماليزيا، كما قامت شركة سيجت السنغافورية المتخصصة في إنتاج أقراص الحاسوب ببناء مصنع لها في ماليزيا.

(3) أدى تراكم الخبرة وانخفاض أجور مهندسي البرمجيات في ماليزيا حيث لم تتجاوز أجورهم 20% من نظيرتها في ألمانيا، أدي ذلك إلى جذب شركة نيكسدورف كمبيوتر الألمانية،

والتي أقامت مركزاً للبرمجيات، كما استدعت شركة إنتل خبراءها الماليزيين للمساعدة في إنشاء خط تجميع رقائق الحاسوب في ولاية أريزونا الأمريكية.

(4) دخلت شركة شارب اليابانية في مشاريع مشتركة عديدة في ماليزيا، إذ تقوم بتجميع أجهزة التلفزيون الملونة، وشاشات الحاسوب، وكذلك فعلت شركة سوني.

وقد أدت هذه المشاريع وغيرها إلى تطور كبير في القطاع الصناعي الماليزي والجدول الآتي يوضح بعض مؤشرات الصناعة الماليزية.

جدول رقم (12) تطور بعض مؤشرات القطاع الصناعي الماليزي بين العامين2000 ـ 2005

المؤشر	القيمة المضافة الصناعية للفرد(دولار)		الصادرات الصناعية للفرد(دولار)		مساهمة القيمة المضافة الصناعية فيGDP(%)		مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات (%)		مساهمة الصادرات متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة الصناعية (%)		مساهمة الصادرات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات الصناعية (%)	
السنة	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005
بيان	1280	1430	3815	4753	32.6	32.2	89.3	85.5	54.9	49.8	76.4	72.1

المصدر: United Nations, P.131 2009, UNIDO, Industrial Development Report

ويوضح الجدول السابق أن مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 قد بلغت 32.2%، وأن مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات بلغت 85.5%، مما يعني سيطرة القطاع الصناعي على إجمالي الصادرات، وفي داخل القطاع الصناعي نفسه تسيطر الصادرات متوسطة وعالية التقنية على إجمالي الصادرات بنسبة بلغت 72.1%.

لقد أدى توافر التعليم الجيد والبنية الأساسية والمهارات البشرية إلى جعل ماليزيا واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية لعمليات التصنيع الدولية، وقد جذبت ماليزيا ما يزيد عن 5000 شركة أجنبية من أكثر من 40 دولة لمباشرة عملياتها على الأراضي الماليزية، وقد وسعت العديد من هذه الشركات ونّوعت من نطاق عملياتها مما يعكس ثقتها في ماليزيا كموقع مناسب لمشروعاتها وأعمالها (هيئة التنمية الماليزية، 2010).

ونخلص من ذلك أن ماليزيا تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد القومي منها:

أ. ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

ب. أن تصدر الشركة الأجنبية 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.

ج. كذلك الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

كذلك فان قانون الاستثمار الماليزي يفرق بين 6 أنواع مختلفة من المشروعات: استثمارات استراتيجية، واستثمارات رائدة، واستثمارات مناطق محرومة، واستثمارات عالية التقنية، واستثمارات تجديد، واستثمارات مشروعات ربط صناعي. ولكل نوع من تلك المشروعات مزايا خاصة وفرها قانون الاستثمار الماليزي، وكان أهم أسباب النجاح في كل ما سبق هو أن الحكومة الماليزية أدارت الاقتصاد بأسلوب "قطاع الأعمال" والذي نجح في جذب تلك الاستثمارات التي وفرت إنتاجاً ضخماً قابلاً للتصدير.

ولقد ساعد أيضاً على جذب الاستثمارات هو ما تحقق من تصميم البنية التحتية في ماليزيا لخدمة مجتمع الأعمال. وهي واحدة من أفضل البني التحتية في آسيا. حيث شبكة الاتصالات تخدمها التكنولوجيا الرقمية والألياف البصرية، وخمسة مطارات دولية (جميعها مع مرافق الشحن الجوي)، والطرق السريعة ذات الصيانة الجيدة وسبعة موانئ بحرية دولية جعلت من ماليزيا نقطة انطلاق مثالية لأسواق آسيا والمحيط الهادئ .وتقع الصناعات في ماليزيا بشكل رئيسي في أكثر من 500 مدينة من المدن الصناعية والمناطق الحرة المتقدمة في جميع أنحاء البلاد. ويتم تصنيف هذه المناطق كمناطق تجهيز الصادرات، التي تلبي متطلبات الصناعات الموجهة للتصدير. وهناك أيضاً ساحات انتظار مخصصة تم تطويرها لتلبية احتياجات صناعات محددة.

وألغاز المعجزة الماليزية التي جعلت نصيب الفرد الماليزي من صادراتها 4753 دولار متجاوزاً بذلك نصيب الفرد الأمريكي في صادرات بلاده والذي يبلغ 3100 دولار، والتي يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

(1) منع تصدير الخامات، مما ترتب عليه أن تحولت ماليزيا بنجاح من إنتاج السلع الأولية إلى إنتاج السلع الصناعية .

(2) مع بداية الثمانينات استطاعت ماليزيا جذب استثمارات خاصة في السلع الكهربائية والمنزلية وتجميع الإلكترونيات والتي مهدت لجذب كبرى شركات العالم في الإلكترونيات لتقيم مصانعها على الأراضي الماليزية.

(3) وكانت النقلة التالية هي منح مزايا ضريبية للشركات اليابانية التي تقوم بتجميع الأجهزة المنزلية خاصة (التليفزيون والتكييف والفيديو، وأجهزة الصوت) ومنحتها 8 سنوات إعفاء ضريبي فقط لإنتاج تلك الأجهزة بمكون محلى لا يقل عن 80% وإعفاء ضريبي مفتوح في حالة تصدير 80% من الإنتاج.

وتعتبر ماليزيا، من أكثر الدول النامية نجاحاً في استخدام الحوافز الضريبية لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة. ويعكس تطور هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية، وفي عام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، تحت مظلة "قانون تشجيع الاستثمار" كالاتي:

- السماح للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير نسبة 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات.
- السماح للشركات التي تصدر ما بين 51% ـ 79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51% ـ 79% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.
- السماح للشركات بتصدير نسبة تتراوح بين 20% ـ 50% من منتجاتها بتملك حتى 51% من حقوق الملكية الأجنبية لتك الشركات.
- السماح للشركات التي تستطيع تصدير 20% فقط أو أقل من منتجاتها أن تتملك بحد أقصى 30% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

وقد روعي في هذا القانون أهمية العوامل التي تتضمن التأثيرات التشابكية ومدى استخدام المواد الخام والمكونات المحلية، وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذا القيمة المضافة.

وفي عام 1991 تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز، وتقوية الأثر الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية، وتم استخدام أربعة معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز:

(1) قيمة مضافة 30 ـ 50%.

(2) محتوى محلي بنسبة 20 ـ 50%.

(3) مستوى تقني مقاس بعدد المشرفين الإداريين والفنيين.

(4) مستوى التشابك الصناعي.

وفي عام 1995 بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسة بمقدار الاستثمار لوحدة العمل، وتمنح إعفاءات ضريبية لفترة 5 سنوات أو استقطاعات ضريبية على الاستثمار تصل إلى 60% من تكلفة الاستثمارات الرأسمالية المؤهلة خلال الخمسة أعوام الماضية بالنسبة لمشاريع التقنية المرتفعة، والمقامة في مناطق التقنيات الناشئة (الحاضنات). وتشمل الأنشطة المؤهلة، الإلكترونات الحديثة، معدات قياس التقنيات البيولوجية، البرمجيات والصناعات الفضائية .ولقد كان محصلة كل ذلك ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 9%، وظل على هذا المنوال لفترة طويلة، ولقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية، وكذا على البيئة الطبيعية في ماليزيا.

4-6 المحور السادس: الاهتمام بالتصنيع

قامت ماليزيا باتباع سياسة منهجية في التصنيع بمستوى علمي يتميز بالتطور والإبداع كالنموذج الياباني، وتحولت ماليزيا من دولة زراعية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعيّ الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85% من إجمالي الصادرات.

وتدل خطة ماليزيا 2020 والتي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا بحلول هذا التاريخ دولة مكتملة البنيان الصناعي، على أنها خطة شديدة الطموح، ولكن تحقيق ماليزيا نمواً بنسبة 6.7% في الفترة من 1970 إلى 1990، وبنسبة 7.1% في الفترة من 1991 إلى 2000 (Milne, 1999, P.58) يدلل على قدرتها بهذه الرؤية الاقتصادية من تحقيق هذا الهدف إذا كررت نفس المشهد الاقتصادي. ولكن كيف تحقق ذلك لماليزيا على يد رائدها مهاتير محمد؟

تحقق ذلك من خلال التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من هذه المشاريع، بما يوضح مدى الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من

هذه المشاريع. وقد كان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي، حيث وفرت مليونيّ فرصة عمل للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية. وتقوم الدولة الماليزية بتنفيذ سياسة الصداقة مع رجال الأعمال والمستثمرين، والتي يقصد بها تسهيل الإجراءات المكتبية والإدارية، وزيادة الحوافز الاستثمارية، إضافة إلى وضوح القوانين وسهولة الإجراءات (مهاتير، 2004، ص 29).

ولقد توسلت باليابان قدوة صناعية لها، وأخذ عنها الماليزيون قيم العمل وكيفية إعداد الخطط، كما أن ماليزيا طورت صناعاتها من كثيفة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة.

وفي سبيلها لنجاح سياساتها التصنيعية فقد اتبعت عدد من الأهداف أهمها:

أ. هدفت سياسة "النظر شرقاً" إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية وخاصةً المواقف الإيجابية، مثل: أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز.

ولسياسة النظر شرقًا جانبان مهمان، الأول هو: الأخذ بالقيم الشرق آسيوية مثل الانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة وإعلاء روح الأسرة الواحدة . والثاني هو اتباع سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة.

وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية، تمثل ذلك في الاستثمار الياباني المباشر حيث تعلمت ماليزيا أفكاراً عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقام اليابانيون بتقديم برامج التدريب المهني عن طريق وكالة التعاون الدولي اليابانية Japan International Cooperation Agency, وهو ما مكن ماليزيا من الاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التدريب الصناعي ثم برامج التبادل الثقافي Cultural Exchange Programs والتي مُولت من جانب مؤسسات يابانية لتشجيع الماليزيين على التعرف على الثقافة اليابانية، وإتاحة الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة .

وكان من ثمرة هذه البرامج تأسيس وحدة الدراسات اليابانية ضمن معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية الماليزي عام 1991 وهو من أشهر معاهد التفكير في ماليزيا.

ب. التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط وتشابك في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال .

ج. دور المؤسسات في التنمية الصناعية: هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها:

1. الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية Malaysian Industrial Development Authority (MIDA) وتعد المحطة الأولى للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا. وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات المهمة عن المزايا الاستثمارية كما تتولي جميع الإجراءات والتصاريح والتصديقات الضرورية للقيام بالأعمال الاستثمارية.
2. الهيئة الإنتاجية القومية National Productivity Corporation، وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي (إنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة كرأس المال والعمل).
3. هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية Malaysia External Trade Development Corporation، وتأسست هذه الهيئة عام 1993، وتعرف باسم "ماتريد" (MATRADE)، ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والمستوردين الماليزيين وتطوير وتشجيع الصادرات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية، والقيام بإجراء الدراسات علي الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي والعمل على إيجاد قاعدة معلومات لمساعدة المصدرين الماليزيين، وتقوم بتقديم برامج لتدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج.

4. هيئة التصنيع الثقيل الماليزية Heavy Industries Corporation of Malaysia (HICOM)، بدأت هيئة التصنيع الثقيل الماليزية بالقيام بالاستثمار في مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية بروتون (PROTON) عن طريق شراكة مع شركة ميتسوبيشي اليابانية والسيارة الوطنية الثانية بيرودوا (Perodua) بالشراكة مع دايهاتسو اليابانية، إضافة إلى إقامة مجمع الحديد والصلب العملاق .

كما أقامت ماليزيا مدينة ذكية خاصة بالتكنولوجيا خارج العاصمة كوالالمبور، حيث ترتبط هذه المدينة بشبكة اتصالات ذكية تخدم العاصمة المستقبلية لماليزيا، وتضم أضخم الشركات التكنولوجية في العالم وتسمى هذه المدينة "بوتراجايا" (حسين، 2004، ص40).

4-7 المحور السابع: الرؤية التنموية الماليزية 1990-2020 واستدامة التنمية

تهدف إلى جعل ماليزيا ضمن الدول الخمس الأولى في العالم بحلول عام 2020 في شتى مناحي الحياة، وقد تم وضع هذه الرؤية بعد تولى رئيس الوزراء مهاتير محمد، وعلى إثرها فقد أضيفت ساعة إضافية لساعات العمل الرسمية.

إن رؤية 2020 هي النموذج الماليزي الذي قدمه رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد، خلال جدول أعمال خطة التنمية السادسة لماليزيا في عام 1991. وتدعو الرؤية الأمة الماليزية للوصول إلي دولة صناعية مكتفية ذاتياً بحلول عام 2020، وتشمل هذه الرؤية جميع نواحي الحياة، من الازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والاستقرار السياسي والتعليم بالمستوى العالمي، فضلاً عن التوازن النفسي والأخلاقي للمواطن الماليزي.

ويقول رئيس الوزراء عن الهدف من هذه الرؤية: أنه "بحلول عام 2020، تستطيع ماليزيا أن تكون أمة موحدة ذات مجتمع واثق ومتشرب بالقيم المعنوية والأخلاقية القوية، يعيش بشكل ديمقراطي، متسامح، ومتعاطف مع الغير، تسوده العدالة الاقتصادية والإنصاف والازدهار، ويمتلك اقتصاداً قادراً على المنافسة، ديناميكياً وقوياً ومرناً" (كتاب: "الطريق إلى الأمام"، مكتب رئيس الوزراء الماليزي، 1991).

وبلور رئيس الوزراء هذه الرؤية في كلمة واحدة هي Wawasan "واواسان" وتعني للماليزيين نهضة بلدهم وتقدمه، ومعناها باللغة العربية "رؤية" أو "تطلع" أو" المضي قدماً". وتعتبر (واواسان 2020) بمثابة خطة استراتيجية لماليزيا تستهدف أن تكون دولة متقدمة بحلول عام 2020. وسنسعى

لمحاولة تسليط الضوء على رؤية رئيس الحكومة الماليزية (رؤية 2020) وكان من أبرز جوانبها ما يلي:

أ. أن ماليزيا سوف تعتمد على القطاع الخاص كمحرك أول للنمو الاقتصادي. ورغم أن السنوات الأولي لم يستطع القطاع الخاص أن يستجيب كلية للتحديات، إلا أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عقد الثمانيات استطاع القطاع الخاص الانتعاش وبدأت استجابته حيث بلغ معدل النمو عام 1988 نحو 8.8% وارتفع في عام 1989 ليصبح 9.8%، و4.9% في عام 1990 (المركز الديموقراطي العربي،2017).

ب. سوف تخفض الحكومة من دورها في مجالات الإنتاج الاقتصادي ولكنها لن تستطيع أن تتراجع كليةً عن المجال الاقتصادي، فلن تتخلى عن مسئولياتها في المراقبة ووضع أطر العمل القانونية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة.

ج. سوف تستمر عملية خفض اللوائح وعدم المغالاة في وضعها، رغم أنها تلعب دوراً أساسياً في كيفية حكم المجتمع الذي يعد الاقتصاد جزءاً منه.

د. سوف تستمر الخصخصة كأحد الركائز الأساسية في استراتيجيتنا الفعالة للتنمية الوطنية، وتلك الاستراتيجية لا تقوم على اعتقاد أيديولوجي بل تهدف بصفة خاصة إلى دعم المنافسة والفعالية وخفض العبء المالي عن كاهل الحكومة والإسراع بتحقيق الأهداف الصناعية الوطنية. وفي تطبيق سياسة الخصخصة تدرك الحكومة تمام الإدراك الحاجة إلى حماية المصالح العامة وضمان حصول الفقراء على الخدمات الأساسية وضمان جودة الخدمات بأقل تكلفة وتجنب ممارسات الاحتكار الغير منتجة.

هـ. سوف يتم الإسراع بتنمية قطاع التصنيع ولكي يتحقق ذلك يجب أن نعتمد على قوانا الوطنية ونعالج نقاط ضعفنا. وتحتاج الحكومة في تنفيذ سياسة التصنيع أن توسع من نطاق القاعدة الصناعية، ففي عام 1988 شكلت الصناعة الإليكترونية والكهربائية والنسيج 63% من الصادرات المصنعة، حيث أن المعدات الإليكترونية وحدها مثلت 50% من الصادرات المصنعة، لذا يجب التنويع.

و. سوف تخطط الحكومة نظم مناسبة لدعم مستوى الخبرة الإدارية والتكنولوجية ومهارات العاملين بقطاع الاقتصاد. علماً بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى القواعد والأسس الأساسية للمستقبل الصناعي والحكومة ملتزمة التزاماً كاملاً بتطويرها.

ز. تنويع الصادرات يتطلب أيضاً تنويع أسواق التصدير ويجب أن يبحث المصدرون الماليزيون عن أسواق غير تقليدية لأن الاعتماد على الصادرات هو أفضل سبيل لدعم النمو.

ح. إن التحرير الاقتصادي يجعل القطاع الخاص أقل اعتماداً على الأرباح الغير عادية (الزائفة، أو الوهمية) التي يستفيد منها بعض المنتجين على حساب المستهلكين، لذا يجب أن نعمل على سيادة جو المنافسة بين المنتجين.

ط. سوف تستمر الحكومة في دعم تقدم الاستثمارات الأجنبية لدورها الجوهري في الإسراع بتنمية قطاع التصنيع، ومرة أخرى فإننا لن نتخلى عن الاستراتيجية الرابحة، لكننا سوف نعمل على ضمان استفادة ماليزيا الاستفادة القصوى من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وبصفة عامة فإن الاقتصاد الماليزي يتميز بأن له نمواً قوياً، وتضخماً متدنياً، وعمالةً كاملةً، ويتمتع باستثمارات مرتفعة محلياً ودولياً، مما جعل الاقتصاد الماليزي يسجل نمواً بنسبة 6.4% في عام 2014، متفوقاً على معظم الدول الأخرى في رابطة الآسيان بما في ذلك سنغافورة التي حققت معدل نمو قدره 2.1% وإندونيسيا بمعدل 5.1% وفيتنام بمعدل 5.3% وكوريا الجنوبية بمعدل 3.6%. ولقد كان قطاع الإنشاءات هو الأعلى مساهمة في النمو بنسبة 9.9% يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 7.3% وقطاع الزراعة بنسبة 7.1% وقطاع الخدمات بنسبة 6.4% وقطاع البترول والتعدين ساهم بنسبة 2.1%. وتستهدف رؤية 2020 الوصول بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى 15 ألف دولار بحلول عام 2020 (يوسف، 2010، ص 91).

ويؤكد مهاتير محمد أن ماليزيا تستطيع أن تحقق ذلك، فماليزيا لديها القدرة المالية التي يتطلبها تحقيق ذلك، فالأفراد يقومون بالادخار، حيث أن 40% من الدخل القومي يتم توفيره كل سنة من خلال المؤسسات الكبيرة، وإحدى تلك المؤسسات هي صناديق الادخار التي تعد إسهاماً من العمال وأصحاب العمل، فهم يسهمون بنسبة 20% من الأجر، حيث يدفع العامل 9% وصاحب العمل 11% لتوضع النسبتان مجتمعتين في صندوق الادخار، وأصبح لدينا أموال ضخمة الآن، تبلغ نحو 400 مليار رينجيت، كما أن لدينا مدخرات أخرى (مهاتير، 2016، ص43). وكرر مهاتير

محمد مقولته أنه لا يجب أن تصبح ماليزيا متقدمة فقط من الناحية الاقتصادية بل أن يشمل التقدم كافة النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية والنفسية والروحية" .

5- ثمار عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا

لقد رصد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001، أهم الدول المصدرة للتقنية العالمية، وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على إيطاليا والسويد، ولقد أثمرت عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا في نقل الدولة إلى صفوف الدول المتقدمة، ولقد انعكس ذلك في ارتفاع كلاً من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم تحسن مستوى معيشة الفرد الماليزي. فضلاً عن القضاء على الفقر، وكذلك انخفضت معدلات البطالة والتضخم وفيما يلي توضيح ذلك بالتفصيل:

5-1 ارتفاع متوسط نصيب الفرد الماليزي من الدخل القومي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي

لقد كان من أهم ثمار التنمية في ماليزيا ارتفاع كلٍ من الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك متوسط نصيب الفرد لكلٍ منهما مما أدي إلى رواج كبير في ماليزيا، وجعلها تسير في ركاب الدول المتقدمة وتتخلي عن موقعها في صفوف الدول النامية ويوضح الجدول التالي تطورات كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980 وحتى 2016

جدول رقم (13) تطورات كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980 وحتى 2016

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون رينجيت)	الدخل القومي الإجمالي (بالمليون رينجيت)	عدد السكان (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
1980	53309	51390	13879	3841	3703
1981	57613	55602	14257	4041	3900
1982	62599	59710	14651	4273	4075
1983	70444	66330	15048	4681	4388
1984	79550	74182	15450	5149	4801
1985	77470	71962	15883	4878	4531
1986	71594	66818	16329	4384	4092
1987	81085	76104	16773	4834	4537
1988	92370	87286	17219	5364	5069
1989	105233	99330	17662	5985	5624

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون رينجيت)	الدخل القومي الإجمالي (بالمليون رينجيت)	عدد السكان (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
1990	119081	114017	18102	6578	6299
1991	135124	128324	18547	7285	6919
1992	150682	142676	19067	7903	7483
1993	172194	163928	19602	8785	8363
1994	195461	186049	20142	9704	9237
1995	222473	212095	20682	10757	10255
1996	253732	241931	21223	11956	11399
1997	281795	266699	21769	12945	12251
1998	283243	267923	22334	12682	11996
1999	300764	279878	22909	13129	12217
2000	356401	327492	23495	15169	13939
2001	352579	326656	24030	14672	13606
2002	383213	358152	24543	15614	14593
2003	418769	396232	25038	16725	15825
2004	474048	449646	25541	18560	17605
2005	543578	519635	26046	20870	19951
2006	596784	579490	26550	22478	21826
2007	665340	651355	27058	24589	24073
2008	769949	746915	27568	27929	27094
2009	712857	698643	28081	25385	24880
2010	821464	795303	28589	28733	27819
2011	911733	890133	29062	31372	30629
2012	971552	935410	29510	32913	31698
2013	1018614	984639	30214	33714	32589
2014	1106443	1069819	30709	36030	34838
2015	1157723	1125611	31186	37123	36093
2016	1230120	1195480	31661	38853	37759

المصدر: تم التجميع وعمل المتوسطات بمعرفة الباحث اعتماداً على:

NATIONAL ACCOUNTS : GDP and GNI at Constant Prices, 1980 – 2016, Malaysia

ومن الجدول السابق تتضح الإنجازات التي حققتها ماليزيا، فعلي مستوي الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع مع بداية حقبة التنمية من 53309 مليون رينجيت في عام 1980 إلى 119081 مليون رينجيت عام 1990، ثم إلى 356401 مليون رينجيت عام 2000، حتى وصل إلى 1230120 مليون رينجيت عام 2016، بما يعادل 307.53 مليار دولار أمريكي. مما يعني تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 23 مرة منذ عام 1980 وحتى عام 2016، وذلك مردة إلى محاور التنمية الرشيدة التي ذكرناها من قبل.

أما على مستوي الدخل القومي فقد أرتفع بدوره من 51390 مليون رينجيت عام 1980 إلى 114017 مليون رينجيت عام1990 بمعدل نمو قدره 122%، خلال الفترة المذكورة. ثم ارتفع ليصل إلى 327492 مليون رينجيت بمعدل نمو قدره 537% عن مثيله عام 1980، ثم ارتفع ليصل إلى 1195480 مليون رينجيت عام 2016، بما يعادل 298870 مليون دولار أمريكي. وهذه ثمرةً أخري من ثمار التنمية الماليزية.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فقد كان خلال حقبة السبعينات نحو 810 رينجيت بما يعادل 270 دولار أمريكي، ارتفع ليصل إلى 3703 رينجيت في عام 1980، وظل متصاعداً ليصل إلى 6299 رينجيت عام 1990 بمعل نمو قدرة 70%، ثم ارتفع ليصل إلى 13939 رينجيت بمعل نمو قدره 276% عن متوسط نصيب الفرد عام 1980. ثم ارتفع ليصل إلى 37759 رينجيت عام 2016. بما يعادل 9439.75 دولار أمريكي، ومن المستهدف أن يصل إلى 15000 دولار بحلول عام 2020، وفقا لرؤية 2020.

أما عن إعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي فقد استطاعت حكومات هذه الدولة بعد الاستقلال أن تُحدث طفرة هائلة في إعادة هيكلة اقتصادها القومي على النحو الذي أحلت فيه قطاع التصنيع محل قطاع الزراعة في الأهمية النسبية كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (14) الناتج المحلي الإجمالي الماليزي حسب القطاع خلال الفترة 1960 – 2003 (نسبة مئوية)

القطاع	1960	1970	1980	1990	1995	2000	2003
الزراعة	40.5	30.8	22.8	18.7	10.3	8.7	8.2
التعدين	6.1	6.3	10.0	9.7	8.2	6.6	7.2
التصنيع	8.6	13.4	20.0	27.0	27.1	33.4	30.6
الخدمات	44.8	51.3	47.2	42.3	51.3	52.6	56.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا

لقد حققت ماليزيا أداءً اقتصادياً عالياً منذ بداية حقبة التنمية، وكما يوضح الجدول السابق، قد كان القطاع الزراعي يمثل أكثر من 40%، والقطاع الصناعي يمثل 8.6% قبل بداية التنمية، وأُستُخدمت سياسة تبديل الأدوار، لينخفض نصيب القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي إلي 22.8%، ويرتفع نصيب القطاع الصناعي إلي 20%، وذلك خلال ثمانينات القرن الماضي، ويزداد نصيب قطاع التعدين والخدمات إلي 10%، 47.2% علي الترتيب، غير أن سياسة تبديل الأدوار للقطاعات الاقتصادية قد أخذت منحي كبير في بداية القرن الحالي ليصل قطاع الصناعة إلي 30.6% من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض نصيب القطاع الزراعي ليصل 8.2%. في عام 2003، ووصل معدل نمو الناتج المحلي إلى نسبة 8%، فيما كان التصنيع في الدولة ينأى بنفسه بعيداً عن الصناعات التقليدية التي عُرفت بها الدولة، كصناعة المطاط والقصدير، باتجاه الصناعات التكنولوجية العالية المستوى من قبيل الموصلات الصغيرة والرقائق الإلكترونية المصغرة، ووضعت مؤسسة هاريتيج[2] (Heritage-Foundation) العالمية، ماليزيا في المرتبة العاشرة من بين افضل اقتصاديات العالم انفتاحاً.وهذا يعكس أن نموذج التنمية الفريد الذي اتبعته ماليزيا، قد كان شاملاً و علي جميع المحاور والقطاعات، ولقد ترتب علي السياسات التي أتبعتها هذه الدولة من منع تصدير المنتجات الخام، ارتفاع نصيب القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة الأعلى، وكذلك فتح الباب علي مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية وفق شروط ومعايير محددة، مما ساعد علي التوسع الكبير لقطاع التصنيع . كما رئينا في جدول رقم (14).

2-5 انخفاض نسبة الفقر في ماليزيا

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000)، القضاء على الفقر المدقع الذي كان يعاني منه حوالي 65% من الملايا قبل عام 1970(صندوق النقد الدولي، 2016)، والذي تراجع معدله إلى 3.6% عام 2007، ثم إلى

[2] مؤسسة بحثية وتعليمية، تأسست في عام 1973 في واشنطن ومن ضمن أهدافها صياغة السياسات العامة المحافظة وتعزيزها اعتماداً على مبادئ الشراكة، وتقوم المؤسسة بإجراء الأبحاث الدقيقة بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية الأساسية، وتري المؤسسة أن التغييرات التي قامت بها ماليزيا "تتحرك في الاتجاه الاقتصادي والسياسي الصحيح وتشيد بالسياسات الاقتصادية الجريئة في ماليزيا. أنظر في ذلك:
"Asia Africa Intelligence Wire :" Heritage hails Malaysia's bold economic policies ," Washington , 11_ JAN_2005.

0.4% عام 2015، وبذلك يكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه قضاءً مبرماً، أنظر جدول رقم (6).

5-3 انخفاض معدلات البطالة

من خلال ما قدمنا للتجربة الماليزية في محاربة ظاهرة البطالة، يتراءى لنا أن النموذج الماليزي الناجح في مجال القضاء على البطالة لم يحقق نجاحه هذا بفضل تفرده وتميزه في المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تمتلكها هذه الدولة فحسب. وإنما صنع نجاحه بفضل السياسات والاستراتيجيات الرشيدة التي قامت على أساس الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، والاعتماد على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية في تلك الاستراتيجيات بأبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي ارتقت بالتجربة الماليزية إلى نموذج يحتذي به في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي محاربة مختلف المشاكل التي من شأنها أن تعرقل عجلة التقدم والتطور، كظاهرة البطالة مثلاً. فكانت الدروس المستقاة من هذه التجربة منطلقاً للعديد من الدول التي لازالت تتخبط شعوبها في مستنقعات موحلة من البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة وغيرها.

وذكرت آخر الإحصائيات، أن معدل البطالة في ماليزيا انخفض إلى نحو 3.2% في عام 2016 فقط، ووصل في عام 2018 الي 3% (مؤشرات ماليزيا، 2018).

جدول رقم (15) معدلات البطالة خلال الفترة 1970 ـ 2018

السنة	1970	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
معدل البطالة%	10	3.2	3.3	3.7	3.4	3.1	3	3.2	3.1	3	3.2	3

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً على بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا، 2016.

ليس هذا فحسب بل أن ذلك تصاحب مع زيادة الإنتاجية، حيث وصلت نسبة مساهمة إجمالي الإنتاجية في الناتج المحلي إلى 19.7%، حيث تعمل الحكومة الماليزية على تحسين جودة العمل من خلال وضع سياسات قوية وحوافز مناسبة لخلق فرص عمل حديثة من شأنها أن تزيد من معدلات الأجور وتزيد من الإنتاجية من خلال تطبيق التكنولوجيا وانتشار مراكز التدريب في ربوع البلاد.

5-4 انخفاض **معدلات التضخم**

لقد كان من ثمار تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا انخفاض معدل التضخم بصورةٍ كبيرة كما يظهرها الجدول التالي:

جدول رقم (16) معدلات التضخم خلال الفترة 1980 ـ 2015

السنة	معدل التضخم (%)	السنة	معدل التضخم (%)
1980	6.72	1996	3.48
1981	9.70	1997	2.66
1982	5.83	1998	5.29
1983	3.70	1999	2.73
1984	3.90	2002	1.79
1985	2.59	2005	3.04
1986	0.35	2006	3.62
1987	0.74	2007	2.03
1988	0.29	2005	3.04
1989	2.56	2006	3.62
1990	3.04	2008	5.43
1991	4.33	2011	3.17
1992	4.78	2012	1.66
1993	3.55	2013	2.11
1994	3.69	2014	3.14
1995	3.47	2015	2.40

المصدر: البنك الدولي trading economics، مؤشرات ماليزيا، 2018.

ويتضح من الجدول السابق انخفاض معدل التضخم، مع بداية حقبة التنمية، وتولي رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، من 9.7% عام 1981، إلى 1.79% مع اقتراب نهاية فترة حكمه الأولي، ثم أخذ يتذبذب حول معدل 3% حتى عام 2014، وهو المعدل القياسي للتضخم والمقبول عالمياً، ليصل في عام 2015 إلى 2.4%، ولقد أعلن البنك المركزي الماليزي أن معدل التضخم قد وصل إلى 2.5%، خلال عام 2018، وذلك مقارنةً بمعدل 3.7% في عام 2017. وذكر البنك في تقريره السنوي لعام 2018، أنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والسلع على الصعيد العالمي، إلا أن ذلك قد ساهم بشكل أقل في معدل التضخم في ماليزيا، فضلاً عن أن سعر صرف الرينجيت قد تحسن خلال عام 2018 مقارنةً بسعر صرفه في العام السابق (trading economics, 2017)

6- الدروس المستفادة من تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا للدول النامية

تنتهج الدول والحكومات سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهة الظواهر الاقتصادية غير المواتية كظاهرة الفقر، والبطالة والتضخم وغيرهما، وذلك بالبحث عن الحلول أو الآليات التي من شأنها احتواء هذه الظواهر لتفادي أضرارها على الفرد والمجتمع. وتظهر هنا ضرورة قراءة تاريخ التجارب العالمية خاصة الناجحة منها والاطلاع على الأساليب والاستراتيجيات التي اتُبعت في التصدي لهذه الظواهر بهدف الاستفادة منها، وهي الوظيفة الاجتماعية للتاريخ، حسب رأي ابن خلدون.

وتبرز التجربة الماليزية كواحدة من أهم القراءات القيمة كونها تمثل نموذجاً يحتذى به بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية عديدة. فاحتواء المشكلات الاقتصادية والسيطرة عليها في ماليزيا كان نتيجة منطقية لنهضة توفرت شروطها الموضوعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي ثمرة استراتيجية وطنية شاملة تفاعل فيها الحاكم والمحكوم، وتجلت فيها علاقة الرضا التي أسست ثقة متبادلة وفرت الدعامة الملائمة لنجاح تجربة إنسانية يراها الكثير من الخبراء بأنها تحدياً جديراً بالقراءة والفهم. ولقد كان لهذه التجربة عدد من النتائج يمكن الاستفادة منها في الدول النامية التي تسعي بجدية وإخلاص نحو تحقيق التنمية الاقتصادية منها:

6-1 بالنسبة لمنهج الإصلاح السياسي:

لقد كان من نتائج التجربة الماليزية على مستوي الإصلاح السياسي ما يلي:

(1) الحفاظ على السلم والوحدة في ظل تعدد الأعراق واختلاف الديانات.

(2) إنشاء مشروعات وطنية عملاقة الهدف منها تعزيز روح الانتماء والوطنية لدى المواطنين الماليزيين.

(3) الاستقرار السياسي، فمن الدروس المستفادة من نجاح التجربة الماليزية، الاستقرار السياسي، ووجود قيادة وطنية واعية على اطلاع ومعرفة جيدة بالواقع الداخلي من حيث المشكلات والممكنات، وعلى معرفة بالواقع الخارجي وبالتحديات التي تُفرض على صانع القرار، وقد أدى ذلك إلى تحقيق السلم المجتمعي وإلى تجنب الدخول في صراع مع الدول المحيطة ومع القوى الكبرى في العالم.

(4) تستند سياسة الإصلاح السياسي في ماليزيا إلى ركيزتين أساسيتين هما: استئصال الفقر وإعادة هيكلة المجتمع من جديد. وهكذا كان التوزيع العادل للثروة ومنح فرصة متساوية للمواطنين في التعليم والصحة والتوظيف في أولويات السياسة الاقتصادية الجديدة.

وبعد سنوات من تطبيق هذه السياسة التنموية الإصلاحية حققت ماليزيا مزيداً من الاستقرار والازدهار واختفى الاحتقان العرقي وانتشر العدل في ربوع البلاد وأصبح المعيار الأول ليس اللون أو اللغة أو العِرق، بل العلم والعمل والإخلاص للوطن. وحقق البرنامج التنموي الإصلاحي نتائج فاقت التوقعات حيث ارتفعت نسبة الثروة في الطبقة الفقيرة في ماليزيا من4% سنة 1970 إلى 30% عام 1997، كما ارتفع الناتج القومي وانتعش الاقتصاد

2-6 بالنسبة للبنى التحتية للإنسان والاستثمار:

ركزت النهضة الماليزية على بناء الإنسان والاستثمار فيه على أساس أنه هو الثروة الحقيقة والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية، فكانت النتيجة، نهضة أبهرت العالم وتغنت بها الشعوب التواقة إلى التغيير والنهوض، وكان أساس هذه النهضة وركيزتها العنصر البشري بناءً وتكويناً وتنظيماً، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع، والاهتمام بالبنية الأساسية والابتكار (إبراهيم، 2006، ص30)

6 – 3: بالنسبة للإصلاح الاقتصادي:

(1) بدأت ماليزيا في السبعينيات من القرن الماضي إجراء حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث انتقلت من اعتمادها علي التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع، من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وخاصة من اليابان، ووضعت ماليزيا استراتيجية شملت مختلف القطاعات الصناعية (ميتكيس، 2011، ص27)، الأمر الذي أدي إلي ازدهار الصناعات الثقيلة في سنوات قليلة، وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي للاقتصاد، واستطاعت ماليزيا تحقيق معدل نمو مستمر تجاوز 8%، وتزامن ذلك النمو مع انخفاض معدلات التضخم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومن ثم نشطت صناعة الإلكترونيات حتي أصبحت ماليزيا اليوم تعد واحدة من أكبر مصنعي أقراص الحاسوب الصلبة.

(2) سعت ماليزيا إلى القضاء على الفقر مع السياسات الاقتصادية الجديدة، وخاصة بعد أعمال الشغب العرقية التي وقعت في 13 مايو 1969، ولا غرو في ذلك فقد نجحت ماليزيا في

خفض معدلات الفقر من 54% من السكان عام 1970 إلى نحو 5% في عام 2004، والي 0.4%عام 2015 (صندوق النقد الدولي، 2016).

(3) عملت ماليزيا على سد فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة، التي لم تكن في صالح الملايو أصحاب البلاد الأصليين من خلال زيادة نصيب الملايو من ثمار التنمية، حيث تم عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية رفع نصيب هذه الفئة من الثروة والدخل من نحو 3.5% في الستينيات إلى نحو 30% في بداية الألفية الثالثة، وكان للتعليم الدور الأبرز في تحقيق هذا التغيير.

(4) كما عملت ماليزيا على التوسع في برنامج الخصخصة الذي يعتمد على تمليك المواطنين الشركات العامة، وذلك بعد أن نجحت الدولة في تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة، يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة، وتحقق ذلك على طريقتها الخاصة، فقد نَمّت مسؤولية الأفراد ودفعتهم عملياً في المساهمة في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها.

(5) تميزت التجربة الاقتصادية الماليزية بالذاتية في التعامل مع أزمة عام 1997 الاقتصادية، ولعب رئيس الوزراء دوراً بارزاً في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا، حيث أصدر مجموعة قرارات تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات. فكما هو الحال مع الدول الأخرى المتضررة من الأزمة، كان هناك مضاربة في بيع العملة الماليزية "رينجيت" وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل ينذر بالخطر، وتدفقت رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، وانخفضت قيمة العملة الوطنية بشكل حاد، كما انخفض مؤشر بورصة كوالالمبور المركب، ورغم شدة وطأة الأزمة الاقتصادية، إلا أن الحكومة تعاملت معها بحكمة بالغة، فقد تم تشكيل مجلس عمل وطني اقتصادي للتعامل مع الأزمة النقدية، حيث اتجه المجلس إلي تحجيم الفساد وإصلاح الجهاز الإداري للدولة ومحاربة المضاربة على العملة الوطنية في الخارج، وفرض البنك المركزي الماليزي الرقابة على رؤوس الأموال، وعمل علي تثبيت سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، كما رفضت

ماليزيا حزم المساعدات الاقتصادية من صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أثار دهشة واستغراب العديد من المحللين وخبراء الاقتصاد، وفي أقل من عامين نجحت ماليزيا في النهوض من كبوتها الاقتصادية من جديد، وعندما سئل رئيس وزراء ماليزيا حول كيفية تجنب ماليزيا الأزمة الاقتصادية، والتي أدت إلى انهيار اقتصاديات دول آسيوية أخرى، فأجاب بسخرية: "الدرس الأول: لا تأخذ بنصيحة صندوق النقد الدولي".

(6) شهدت ماليزيا نموًا اقتصاديًا كبيرًا في الثمانينيات ومنتصف التسعينيات في ظل حكومة مهاتير محمد الذي تميز حكمه بمكافحة الفساد وإرسال الآلاف من موظفي المؤسسات الماليزية إلى كلٍ من اليابان وكوريا الجنوبية للتدريب وجلب ثقافة العمل والإنتاجية معهم إلى ماليزيا، وانخفضت نسبة الفقر فيها اليوم أقل من 1% والبطالة من بين أدنى النسب في العالم. لقد حققت ماليزيا كل هذا دون أن تطبق نصائح صندوق النقد الدولي أو الاستدانة الخارجية ولم تنتظر منح من أي دولة خارجية أو من الاتحاد الأوروبي.

(7) نقلت الولايات المتحدة وألمانيا واليابان صناعة السيارات والكمبيوتر والمعدات الكهربائية والدواء فيها إلى ماليزيا من خلال الشركات المتعددة الجنسية، نظراً لتوافر الأيدي العاملة ذات الأجر المناسب، فضلاً عن توفر بيئة استثمارية محفزة.

(8) اعتمدت ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين عام 1970 وعام 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال الفترة ذاتها (حسين، 2004).

(9) امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي "الواحد والعشرين" من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

(10) وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية ـ الصناعات الوسيطة ـ الصناعات الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر محصلة لنجاح سياسات التنمية في ماليزيا والذي يمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت نفسه.

(11) في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة والتوازن بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

(12) كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملايو وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها.

وتسعى ماليزيا لتعزيز دورها باعتبارها واحدة من الوجهات الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي، وطرح رئيس الوزراء في منتصف عام 2003 فكرة الدينار الإسلامي بهدف توحيد اقتصاد دول العالم الإسلامي في تعاملاتها الخارجية وعدم اعتمادها الكلي على الدولار الأميركي وهذه الفكرة أقلقت الاقتصاديين والمفكرين الغربيين الذين أبدوا تخوفهم من فقدان الدولار الأميركي لسيطرته على التجارة العالمية. ما أحوجنا في البلدان العربية إلى الاقتداء بالتجربة الاقتصادية الماليزية للاستفادة منها باعتبارها من أفضل التجارب العالمية في مجال التنمية الاقتصادية.

7- النتائج

- **الدروس المستفادة من تجربة التنمية في ماليزيا:**

(1) إننا في حاجة إلى دراسة منطلقات حضارتنا الإسلامية الأولى، وكيف حول الإسلام العرب من أمه تتسم بالجهل والتخلف إلى صناع أعظم حضارة لعشرة قرون من الزمان، وكيف أسسوا هذه النهضة على قيم تعبدوا بها إلى الله، حيث استطاعت هذه القيم الإسلامية أن تحدث طفرة اقتصادية ونهضة حقيقية، ولقد بلورت ماليزيا كل هذه القيم واستدعتها إلى عالم الواقع.

(2) ومن أسرار النهضة الماليزية التخطيط الجيد وتنفيذ الخطط التي يتم وضعها في الإطار الزمني المحدد لها، والنظرة المستقبلية في عملية التخطيط وضمان تنفيذ البرامج والمشروعات

وعدم توقفها، وتحقيق الهدف المنشود وهو الارتقاء بالمواطن الماليزي ورفع مستوى دخله وتحسين وضعه الاقتصادي وتوفير الحياة الكريمة لجميع المواطنين.

(3) النجاح في محاربة ومكافحة الفساد فقد أنشأت ماليزيا "أكاديمية مكافحة الفساد" والتي تقوم بتدريب العاملين فيها، وتقوم بتدريب الماليزيين العاملين في الهيئات الرقابية لديها في غيرها من الدول أيضاً، وأنشأت كذلك هيئة مستقلة لمكافحة الفساد في الجهاز الحكومي وفي القطاع الخاص، والنتيجة هي أن ماليزيا تحتل المرتبة رقم 53 في مؤشر مدركات الفساد مقارنة بالصين التي تحتل المرتبة رقم 80 ومصر التي تحتل المرتبة رقم 114 وفقا لتقرير عام 2013.

(4) المناخ السياسي لماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء طائفة معينة على السلطة. ويتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.

(5) أنه يتوجب على الدول النامية ومنها مصر الاستفادة من تجربة هذه الدولة، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال استنساخ التجربة كما هي، ولكن يستوجب الأمر أن نكون مدركين إلى أن ماليزيا اهتمت بتطوير البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار الأجنبي بما يوفر العملة الأجنبية. أن اهتمام ماليزيا بالقطاع الخاص لم يكن أبداً على حساب القطاع العام، ولكن لأدراكها عظم أهمية المشروعات الصغيرة في النهوض بأي اقتصاد، وهو ما اهتمت به ماليزيا أيضاً.

(6) أن ماليزيا خاضت نفس التجربة التي خاضتها مصر، من اضطراب سياسي وأمني، وانحدار اقتصادي ولكن مع كل هذا استطاعت بفضل إخلاص قادتها وأبنائها تحقيق طفرة في الملف الاقتصادي.

(7) لقد بدأت ماليزيا تجربتها التنموية والاقتصادية إبان تولي الرئيس حسني مبارك السلطة في مصر، ورغم أن مصر بدأت مراحل التنمية قبل ذلك بأكثر من ثلاثون عاماً، ولديها من الموارد الاقتصادية والبشرية ما لم يتاح لدولة ماليزيا، ولديها أيضاً مقومات السلم الاجتماعي

وانسجام المصالح بين طائفتيها الإسلامية والمسيحية، واللتان تعيشان في انسجام تام ومودة ومحبة منذ الأزل، وهو قلما يتوافر لدي أي دولة في العالم، ورغم كل ذلك لم تحقق مصر نتائج ذات قيمة بالمقارنة بدولة صغيرة كماليزيا ولم تضع قدميها علي طريق التنمية الاقتصادية الجادة بعد، وكأنه كُتب علينا أن نكون في مضمار الدول المتخلفة أو النامية إلي أبد الدهر، فمنذ أن بدأنا مراحل التنمية في النصف الثاني من القرن الماضي وأحوالنا الاقتصادية في تراجع مستمر، على كافة المؤشرات، اللهم إلا باستثناء الآحاد من السنوات خلال هذه المسيرة الطويلة.

(8) أن الاستفادة من التجربة الماليزية أمر إيجابي، ولابد أن نعي جيداً أن لكل دولة خصوصيتها حيث لا يمكن التطبيق الحرفي لتجربة دولة ما في دولة أخرى. فسر نجاح التجربة الماليزية يكمن في مراعاة رئيس الحكومة لخصوصية بلاده. فلقد أثبتت التجربة الماليزية نجاحاً يُستحق الدراسة، فكيف استطاعت في 22 عاماً فقط الخروج من انحطاط الإدارة السياسية، والفساد، واستغلال النفوذ، والموارد، والروابط الاجتماعية الداخلية والخارجية، إلى أن أصبحت من أكثر دول العالم تقدماً وازدهاراً.

(9) لعلنا نستفيد من هذه التجربة في مرحلة البناء التي تحاول أن تعيشها الدولة المصرية، ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل نحن بحاجة إلى التنمية في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية، متوسلين في ذلك بتفعيل المفاهيم الصحيحة للحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وفوق كل هذا مكافحة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ على كافة المستويات في المجتمع والتنازل عن مبادئ الدولة البوليسية، والهيمنة والتسلط، وإتاحة الحريات، وتوفير النشاط الخصب للابتكار ومزاولة الأعمال.

(10) أن ثمة عوامل تساعد علي نجاح التجربة، أهمها أن تكون متوافقة مع طبيعة الشعب المصري، وهذه الضالة تتوفر في التجربة الماليزية، بخلاف التجارب الغربية التي حققت نجاحاً لكنها لا تتناسب جميعها مع العادات الشرقية والإسلامية. حيث يعتبر المحدد الأساسي لتطبيق التجربة هو أن تتوافق مع الظروف الاقتصادية والمجتمعية، وأن يتحقق ذلك في حدود الأطر التي تحقق العدالة الاجتماعية، وبما يحافظ على مستوى دخول الأفراد بصورة عادلة، كما أننا نرى أن تطبيق سياسات السوق المفتوحة، وتحقيق عدالة التوزيع الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار بما

يحقق مراعاة المعايير الاجتماعية، لتحقيق العدالة الاجتماعية، لهو الطريق الحق لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، كما حدث بالتجربة الماليزية.

(11) إن ما ينقصنا لتطبيق تجربة ماليزيا أمران هما الاستراتيجية التي يمكن بها نقل التجربة الماليزية بما يتناسب مع ظروف الدولة، والأمر الآخر هو استراتيجية تطبيقها على أرض الواقع.

كذلك التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الواردة ضمن ضوابط وشروط تصب في النهاية في مصلحة الاقتصاد القومي. واعتمادها سياسة التركيز على التصنيع مع وجود درجة عالية من التنوع في البيئة الاقتصادية وتغطيتها لمعظم قطاعات النشاط الاقتصادي. ودعم التوجه التصديري، وإعطائه أهمية لا تقل عن دعم الصناعات المصدرة نفسها.

(12) إنه لا يوجد خلاف على تطبيق التجربة الماليزية في مصر خاصة وإنها أثبتت نجاحها في هذه الدولة، لكن إذا تم تطبيقها في مصر يشترط أن يكون هناك حوافز اقتصادية تشجع الاستثمارات المصرية، مؤكداً على أن يكون الهدف في المقام الأول هو المنفعة والمصلحة العامة للاقتصاد المصري. وأنه إذا ما تم منح تسهيلات خاصة لشريحة المستثمرين الأجانب والوافدين إلى مصر مثل إعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب لفترة محدودة ومنح تسهيلات جمركية مشروطة بأن تكون هناك منفعة مشتركة بحيث يتم تشغيل أكبر عدد من العمالة المصرية ومن ثم نستطيع القضاء على جزء كبير من البطالة في مصر.

(13) إن مقترحات رئيس الوزراء الماليزي التي قدمها للنهوض بالصناعة في مصر والاقتصاد المصري، للان تمثل تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد والصناعة سواء من ناحية توفير الأراضي للمستثمرين في كافة القطاعات، أو من ناحية تدبير الأموال اللازمة لتجهيز هذه الأراضي بما تحتاجه من بنية أساسية حديثة ومتقدمة. بالإضافة إلى أن المستثمر الأجنبي إذا استشعر أن هناك تسهيلات سواء تسهيلات جمركية أو ضريبية أو غيرها من التسهيلات والمزايا التي تتاح للاستثمار فانه سيقبل إليك سريعاً. ولابد أن يكون هناك محفزات وشروط والعمل بمبدأ الإفادة والاستفادة بحيث يستفيد الاقتصاد المصري والعمالة المصرية من هذه التوجهات الاستثمارية.

وفي حوارٍ مع رئيس وزراء ماليزيا شخّص المشكلة الأساسية لدينا نحن العرب في عجزنا عن التنمية وقال: " كيف ننهض ونحن نعيش على تاريخ الأمجاد، مصر تعيش على أمجاد الحضارة

القديمة، ودول الخليج تعيش على الحضارة القديمة، هذه الدول مهد الحضارات ولكن للأسف جاء الأحفاد فلم يستطيعوا أن يواصلوا ما قام به الآباء والأجداد، كيف لا يستطيع هؤلاء القيام بالنهضة الاقتصادية وها هي أمامهم تجربة حية هي تجربة ماليزيا مع أن وضعها لم يكن حينما تسلمت مهام السلطة فيها أفضل من كثير من الدول العربية في ذلك الوقت، كيف لا يستطيعون أن ينهضوا مثلما نهضنا نحن" ؟.

وانتقد رئيس الوزراء الماليزي، خطط صندوق النقد الدولي، وقال إن الحكومة الماليزية قررت بعد دراستها ألا تتبعها، لأنها تفقرنا ولا تفيدنا، وحذر من خطورة اتباع شروط صندوق النقد الدولي ونصائحه، بناء علي تجربة ماليزيا وما قدمه لها الصندوق في بداية نهضتها وتبين أنها نصائح مضللة، وتم تفاديها وقررت ماليزيا التعامل مع مشاكلها ذاتياً دون الرجوع لنصائح الصندوق الذي بدأ يضغط على ماليزيا لإحباط تجربتها، وقال مهاتير محمد أنصح المصريين بعدم الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والبحث عن موارد داخلية لتوفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية. وقال أنا لا أحب سياسة الاقتراض، خاصة أن المقترض يخضع للمقرض، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليسا مؤسستين عالميتين بمعنى الكلمة، ولكنهما يخضعان لسيطرة وهيمنة عدة دول فقط، ومن ثم فإن توجههما يصب لخدمة مصالح تلك الدول، وأكد أن الاعتماد على الموارد الداخلية والذاتية وعدم الاقتراض من الخارج كان أحد أسباب النمو الاقتصادي السريع ماليزيا.

وذكر في معرض حديثة بمكتبة الإسكندرية عند استضافته بها عام 2012، وقد كان هناك بعض الاحتجاجات الفئوية نظراً لما كانت تنعم به مصر من حرية في أعقاب ثورة يناير وإبان حكم الرئيس السابق، أن مصر حالياً في أشد الحاجة إلى الاستقرار، ولن يأتي الاستقرار إلا بتوحد الاثنين معا "الشعب والحكومة" والوصول إلى المناخ الديمقراطي، وأن يستوعب القائمون على صنع القرار في الدولة القيود التي تفرضها عليهم الديمقراطية، لاسيما أن مصر تعيش مرحلة انتقالية ويجب عليها أن تخطط وتحاول بناء نفسها خلال الفترة الحالية من خلال إشاعة الديمقراطية. وذكر أنه على الحكومة المصرية الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة حتى يتحقق الاستقرار المنشود في الفترة المقبلة، والبدء في تحقيق خطط إنتاجية لزيادة حجم التجارة والاستثمارات.

وأدان رئيس الوزراء الماليزي العولمة ووصفها بأنها شكل جديد من أشكال الهيمنة الاستعمارية تفرضه الدول القوية على الضعيفة، وقال إن العولمة سوف تجعل الدول الغنية أكثر غنى والدول

الفقيرة أكثر فقراً، وتنهب الأولي الموارد الطبيعية للثانية وتستغلها. وعبر رئيس الوزراء عن العولمة بأنها (بلطجة) سياسية واقتصادية خلقتها الدول المتقدمة، خاصة القوى الغربية، من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية للدول الأقل نمواً. مؤكداً أنها (تهديد كبير يواجه العالم اليوم مثل الإرهاب الذي يخشى الغرب منه).

وقال رئيس الوزراء في معرض شنه حملة قوية ضد العولمة وضد المظالم التي تمتلئ بها الساحة السياسية والاقتصادية العالمية أن هذا الاستعمار الجديد الذي يرتع تحت راية العولمة تزايد دون قيود تحد منه، نظراً لقلق الدول القوية بشأن أمنها الاقتصادي على حساب الدول الأضعف التي تستسلم للضغوط .

وأضاف أن الدول المتقدمة يمكنها حتى إجبار الحكومات الأخرى التي لا تتمشى مع مصالحها بسبب فشل مخططاتها الاقتصادية للسيطرة عليها، للدخول في إطار العولمة. وأشار إلى أن الأزمة المالية الآسيوية لعامي 1997–1998 كانت إحدى تلك المؤامرات التي أُخضعت فيها عدة دول بالمنطقة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين لتحرير اقتصاداتهم .وشدد مهاتير محمد دائماً على رفضه لفكر العولمة حسبما تفسرها وتطرحها الولايات المتحدة والغرب، ذلك لأنها ستؤدي (حسب رأيه) إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات الأمريكية والأوربية العملاقة التي لا تقوى مؤسسات الدول النامية على منافستها، وينتهي الأمر باستمرار احتكار الشركات الكبرى. ويرى رئيس الوزراء أنه لا يجب القبول بأي أفكار أو سياسات لمجرد أنها صادرة من الغرب. فقد تعرضت العملة الماليزية الرينجيت، إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وقال إن ما حدث، باختصار، أنهم كانوا يبيعون عملتنا بكميات كبيرة، وظلوا يمارسون عمليات البيع تلك إلى أن انخفضت قيمتها إلى حوالي نصف ما كانت عليه قبل الأزمة، وكنا عندما نتهمهم بأي تهمة، يلجؤون إلى تخفيض قيمة عملتنا، لذلك قررنا أن نوقفهم عن الإتجار بالعملة، فطلبنا من البنك المركزي الماليزي أن يوعز إلى جميع البنوك العاملة في ماليزيا بمنع التحويل البنكي. وهكذا، تمكنا من تثبيت قيمة العملة عند القيمة التي نرغبها. أما بالنسبة للعولمة فلا يمكننا تجنبها، نظراً لأن الاتصالات قوية، وتجري بشكل متسارع ومتناغم، ولا بد لها أن تأخذ مجراها، لكن الغرب كان يريدها في المجال الاقتصادي فقط، أي نقل الأموال من بلد إلى آخر من دون فوائد .تلك كانت نظرتهم إلى العولمة، أي أن يكون من حقهم، عندما يأتون إلى بلادنا بأموالهم، أن يشتروا حصصاً في

السوق وأسهما، والتحكم بالأسعار ورفعها من خلال الشراء المتكرر، ومن ثم بيع الأسهم والحصص، وجمع نقودهم، وبالتالي الإضرار بالمستثمر المحلي .لقد أكدنا لهم أن هذا غير مسموح، وقلنا لهم إذا أردتم نقل الأموال بشكل سلس من بلد إلى آخر، فيجب أيضا السماح للأشياء الأخرى بالانتقال السهل عبر الحدود، لذا كان لابد لي من اقتراح إرسال مائة مليون صيني فقير، ومائة مليون هندي فقير، إلى أوروبا وأمريكا، جزءً من العولمة أيضاً، ولكنهم أجابوا: لا، وعندما سألتهم عن رأيهم فيما إذا كان المال هو ما يجب أن ينتقل بشكل سلس، وليس الناس، أجابوا بالإيجاب .حاصل القول، إن ما خرجنا به من تلك الأزمة، هو أن النصيحة التي يقدمها الآخرون تكون لمصلحتهم فقط وليس لمصلحة الطرف الآخر. فنحن نتذكر جيداً عندما قاموا بتخفيض قيمة العملة الماليزية. مثلاً كانت هناك شركة تقدر قيمتها بحوالي 100 مليون رينجيت ماليزي، لكن ما لبثت أن انخفضت قيمتها إلى النصف، وبالتالي هم يستطيعون أن يحضروا أموالهم ويشتروا هذه الشركات والبنوك والصناعات التي تعاني وتصارع من أجل البقاء، فيشتروها بأقل من سعر السوق، مع التذكير بأنهم لو توقفوا عن ألاعيبهم في مجال العملة، فستتوقف عن فقدان قيمتها أو هبوطها ومنع الناس من الإفلاس، مع الإبقاء على قيمة هذه الشركات.

ومثلما أبهر العالم من خلال تجربة فريدة، فاجأ العالم أيضاً بقرار وقع كالصاعقة على عقول الماليزيين، عندما قرر عام 2002 اعتزال الحياة السياسية، وتعليقاً على هذا القرار قال رئيس الوزراء في أحد الحوارات الصحفية: "وجدت أنى مكثت فترة طويلة في الحكم وأن الناس أرادوا أن أتنحى، وربما ظنوا أنى أتقدم في السن وكان عليّ أن أفسح المجال أمام قيادة جديدة، كما ترددت في أُذُني عبارة كانت تقولها لي أمي، "تطلب عدم إطالة مدة الزيارة حتى وإن كنت محل ترحيب، لأن الناس سيستاؤون منك لو أطلت". لكنه لعظمة إنجازاته الحقيقية التي لمسها الشعب الماليزي على اختلاف طوائفه وأعراقه، وشهدت بها المنظمات والهيئات الدولية، أعيد انتخابه رئيساً للوزراء وهو في عامه الثالث والتسعون، في شهر مايو 2018، وهكذا تكون القيادات الوطنية المخلصة.

المراجع

1- المراجع العربية

(1) إبراهيم، رجاء (2006): "السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا"، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

(2) الرافعي، عمر (2007): "خطابات محاضير محمد".

(3) الشيخ، رأفت غنيمي، وآخرين (2004): "تاريخ آسيا الحديث والمعاصر"، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

(4) الصاوي، عبد الحافظ (2013): قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، رقم العدد451، الشهر الخامس، السنة الثالثة، الكويت.

(5) العكري، سكينة (2014): " مكافحة الفقر ، ماليزيا نموذجا "، صحيفة الوسط البحرينية، العدد،189، الأحد 8 أغسطس 2014.

(6) بلقاسم مربعي: إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة، (دراسة النموذج الماليزي)، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر ،2010.

(7) بشير ، محمد شريف (2002): "دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين، بعنوان الاستثمار في البشر في ماليزيا، الرابط

www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml

(8) بشير ، محمد شريف (2008): " سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية"، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

(9) بيومي، نوال عبد المنعم (2011): "التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي"، مكتبة الشروق.

(10) حسين، سعد علي (2004): "تجربة التنمية الماليزية، دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة، بغداد.

(11) دانيال، برومبرغ، الأيوبي، عمر سعيد (1991): "التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر"، دار السواقي بيروت، الطبعة الأولي.

(12) زرؤم، عبد الحميد (2010): "أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا"، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.

(13) عبد العال، محمد محمود (بدون تاريخ): "التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم: النموذج الماليزي والنموذج الأميركي"، دراسة صادرة عن مركز التنوع للدراسات.

(14) عبد الكريم، عادل (2007): "النخبة السياسية في ماليزيا (دراسة تحليلية عن سيطرة التحالف الوطني الحاكم)"، رسالة ماجستير ، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل.

(15) عبد الفضيل، محمود (2000):"العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(16) عبد الواحد، عبد الرحيم (2003): "الدكتور محاضر محمد بعيون عربية وإسلامية "، الأجواء للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.

(17) عبد الواحد، عبد الرحيم (2012): "ثورات الربيع العربي، مهاتير محمد عاقل في زمن الجنون"، دار ميديا دهب إنترناشيونال، الإمارات العربية المتحدة.

(18) عوض، جابر سعيد (2006): " محاضير محمد وقضية التعددية العرقية والمجتمع الماليزي في الفكر السياسي لمحاضير محمد"، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

(19) غرايبة، ابراهيم (2010): " التجربة الماليزية «المهاتيرية» في مواجهة الأزمة المالية" .

(20) قنديل، محمد المنسي (1995): "ماليزيا نمر إسلامي يتحفز.

(21) كتاب "الطريق إلى الأمام"، الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الماليزي، 1991.

(22) كتاب الحقائق الدولي الأميركي لعام 2007 (*).

(23) ميتكيس، هدي (2007): "القيم الأسيوية "، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(24) محمد، مهاتير (2016): " التجربة الماليزية "نهضة أمة"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.

(25) محمد، مهاتير (1996): " المعجزة الأسيوية، أسطورة أم حقيقة"، ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا، الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في 20مايو 1996، في موسوعة مهاتير محمد (2004) المجلد الخامس: ماليزيا، دار الكتاب العربي (ماليزيا).

(26) محمد، مهاتير (2004): "الموسوعة"، المجلد الثاني، دار الكتاب المصري (القاهرة)، دار الكتاب اللبناني (بيروت)، دار الفكر (كوالالمبور)، دار الكتاب (ماليزيا).

(27) محمد، مهاتير (2004): "رؤية لعام 2020، الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية"، خطبة ألقيت في منتدى جدة الاقتصادي، جدة، المملكة العربية السعودية، 18 يناير 2004. مكتبة شروق الدولية، القاهرة.

(28) ميتكيس، هدي (2011): "قضايا الإصلاح في ماليزيا، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

(29) وهبان، أحمد (2003):" الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

(30) يوسف، ناصر (2010): "دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(*) كتاب حقائق العالم (بالإنجليزية: The World Fact book) هو منشور سنوي تصدره وكالة المخابرات الأمريكية ابتداء من عام 1962، ويتضمن حوالي صفحتين إلى ثلاثة عن كل دولة تعترف بها الولايات المتحدة . وابتداء من عام 1971 أصبح هذا الكتاب غير سري. وبالرغم من أنه مخصص لأن يستعمل من قبل دوائر الحكومة الأميركية، فهو كثيراً ما يستخدم من قبل المنظمات الأميركية المختلفة لسهولة الوصول إليه ولأنه ضمن الملكية العامة حيث لا تشمله حقوق الطبع. والكتاب لا يعتمد على جواسيس الاستخبارات الأميركية، بل يعتمد على المعلومات التي تنشرها الوزارات الأميركية المختلفة (مثل وزارة الدفاع ووزارة التجارة)، لذلك لا يحتوي على أي أسرار.

2- **المراجع الأجنبية**

(1) Andaya Barbara & Leonard Y. A (2001): "History of Malaysia"، University of Hawaii Press.

(2) Chandra Muzaffar (1989):" Challenge and Choices in Malaysian Politics and Societies" ،Gelugor, Penang, ALIRAN.

(3) Habibah Lehar& Musalmah Abdullah & Yaacob Anas (1998): "Malaysian Economy" ,Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA.

(4) Irena Mia &others (2009):" Gauging the networked readiness of Nations", in The Global Information Technology, Report 2008-2009, World Economic Forum, Geneva.

(5) Ramon v, navratnam (2001):" Malaysia economic recovery, policy reforms for economic sustainability", Pelita Jaya.

(6) R. S. Milne &Diane K. Mauzy (1999): "Malaysian Politics under Mahathir", London: Routledge.

(7) Wong Hock . Tsen (2005):" The determinant of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia", Journal of Economic Cooperation, Vol. 2, 2005.

(8) www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml.

3- **التقارير**

(1) البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية، النموذج الماليزي للتنمية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

(2) البنك الدولي trading economics، مؤشرات ماليزيا، 2018.

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة، جنيف،2–13 فبراير 2009 .

(4) المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، يونيو، 2017.

(5) تقرير التنمية البشرية، لمحة عامة، (تنمية للجميع)، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2016.

(6) تقرير التنمية البشرية في ماليزيا، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، 2005.

(7) تقرير التنمية البشرية لماليزيا، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، 2015.

(8) صندوق النقد الدولي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا، 2016.

(9) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، معجزة شرق آسيا "النمو الاقتصادي والسياسات العامة"، الإمارات، الطبعة الأولي، 2000.

(10) موقع هيئة التنمية الصناعية الماليزية 2011/8/29.

(11) هيئة التنمية الماليزية، الاستثمار في ماليزيا.

(12) UNCTAD, The World Investment Report United Nations, New York and Geneva, 1997.

(13) UNCTAD, World Investment Report 2010, New York and Geneva, 2010.

(14) UNCTAD, World Investment Report 2010.